

إذا الشعب يوماً أراد
الحياة
فلا بد أن يستجيبه
القدر

الإرادة

نشرية سياسية إخبارية جامعة



أكتوبر 2007

العدد الرابع

المدير المسؤول: محمد جمور

الموقع : www.hezbelamal.org/alirada

البريد الإلكتروني : alirada@hezbelamal.org

الافتتاحية

الانغلاق السياسي والبدائل الممكنة

والبطالة والحرمان والتهميش وتشعر شرائح اجتماعية متزايدة فيه بالغبين.

لهذا كله فإن استمرار حالة الانغلاق هو أمر مرفوض والسكوت عليه خطأ مكلف يوشك أن يفضي إلى أسوأ العواقب. ولكن إذا كانت السلطة هي المسؤولة عن تحقيق اجراءات الانفراج والاصلاح وهي التي يجب أن تتوجه لها المطالب إذ أنها وضعت كل مفاتيح الأزمة في جيبها وحملت نفسها كل تبعاتها، وترتب على ذلك كل الحق للمعارضة في مواجهتها ومحاسبتها لتحقيق بديل وذلك هو دور كل معارضة جدية.

فإننا نتساءل عن تفاصيل هذا الدور هل تمتلك المعارضة حقاً تصوراً للبدل؟ وهل أن تصور المعارضة يجعلها قوة تغيير حقيقية؟ وهل هي موحدة في ذلك أم مختلفة؟ وهل أن خلافاتها هي ثانوية وشخصية وربما زعاماتية بالمعنى البسيط والهيّن أم هي خلافات جوهرية حول مشاريع متناقضة يجعل التباعد بينها حقيقة قائمة يصعب تجاوزها؟

سنحاول الاجابة بإيجاز عن هذه التساؤلات المفصلية التي عليها يتأسس الفعل السياسي في واقعنا الراهن.

نحن نتصور أن المعارضة منقسمة فعلا إلى تيارين كبيرين يحمل كل منهما مشروعا للتغيير يعتقد كل طرف أنه الأجدى والأنسب لواقع البلاد:

1. تيار أول ليبرالي يميني يرى أن الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مردها "عجز النظام الاقتصادي والسياسي التونسي عن الاندماج في اقتصاد السوق المعولوم⁽¹⁾ وعدم قدرته على استقطاب الاستثمار الخارجي" ويرى أن هذا الاندماج هو الحل لمشكلات البلاد الاقتصادية والاجتماعية وفي طبيعتها البطالة. وينزل "الاصلاح السياسي في إطار الاستجابة لمطلب الحكم الرشيد" كما صاغته دوائر القرار العالمي (مشروع الشرق الأوسط وشمال افريقيا - واتفاقات الشراكة مع الأوروبيين وسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

لا يختلف اثنان حول ما تعانيه الحياة السياسية من انغلاق يتواصل بموجبه منع حق التنظيم على أسس مدنية والتضييق على الأنشطة السياسية لعديد الأحزاب والجمعيات المرخص لها بالعمل القانوني، والاقدام على خطوات تصعيدية لمحاصرة المعارضين وترهيبهم سواء تعلق الأمر بحرق مكتب الأستاذ العياشي الهامي المحامي المستقل أو التضييق على الأستاذ محمد جمور القيادي في حزب العمل الوطني الديمقراطي أو السعي لإجلاء الحزب الديمقراطي التقدمي من مقره المركزي بالعاصمة أو التضييق من قبل على حركة التجديد في القيروان و قد ترافق ذلك مع ظواهر سلبية شديدة الخطورة على الحياة السياسية والمدنية عموما تتمثل في اقتحام القضاء والأجهزة الإدارية مثل مصالح المراقبة المالية وإخراجها من طبيعتها المفترضة وهي الحياد وتطبيق القانون والشفافية. وتحويلها إلى أداة لتصفية الحسابات مع الخصوم السياسيين في وقت يتطلع فيه التونسيون إلى رؤية بلادهم تتخطى حالة الجمود والاحتقان، وتفتح فيها مساحات الحرية وممارسة حق المواطنة الفعلية.

لقد مثلت هذه الخطوات وغيرها من اجراءات وممارسات التشدد والانغلاق نوعا من الاحباط لدى الذين كانوا يتوقعون تقدما ملموسا في اتجاه اطلاق الحريات على أسس مدنية وتحررا للإعلام وعلان عفو تشريعي عام وممارسة اجراءات انفراجية ملحة في ملفات عديدة مثل ملف الرابطة وغيرها تضع البلاد على مسار جديد وتفتح أفقا جديدة على أعتاب مرحلة الاستحقاقات المقبلة. وتغلق الباب أمام التوترات وردود الفعل اليائسة التي تنهيا لها المناخات بالدعاوي التكفيرية والتحريرية الراجبة في زرع اليأس من مشاريع المجتمعات المدنية العادلة والمتحررة والانخراط في مشاريع سلفية نكوصية عنوانها أصولي وجوهرها ارتدادي وأداتها العنف الرجعي.

كما أنها تتغذى من معطيات الواقع الموضوعي الذي تشنّد فيه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ويتفاقم فيه الغلاء

الاختكاريين العالميين، هذا نموذج واحد فقط مما ينسحب على مجمل أوضاعنا وفي مختلف المجالات. ونحن نرى كذلك أن تكريس حقّ المواطنة واطلاق الحريات العامة وتمكين كلّ المواطنين من حقوقهم في اختيار من يحكمهم ووفق البرنامج الذي يحقق مصلحتهم في إطار قانون مدني وضعي يختاره ويقرّه المواطنون الأحرار هو في جوهر الاصلاحات السياسية التي تخدم تطوّر المجتمع وتنميته وتحقق أكبر قدر من العدالة بين الناس وأنه كلما سدت أبواب الممارسة الديمقراطية التعددية السليمة كلما تصاعدت نوازع التوتر وتعددت الطول المغشوشة التي تزيّن الاستبداد وتعرق فيه أو تلك التي تغري الناس ببدائل قوامها توظيف الدين في السياسة وخط كل الأوراق خدمة لمصلحة أطراف داخلية معادية لمصالح الكادحين من جماهير الشعب وخدمة مصالح الدول الاستعمارية التي يتصرف سفراؤها كأوصياء يذكرنا أحدهم بالمقيم العام زمن الحماية سيئة الذكر، هذه الدول ليست "أنصار الحرية في العالم" وليست "نموذج التحرر": هم المحتلون قتلوا الأطفال و مصاصو دماء وتجار الحرب في العراق وفلسطين ناهبو ثروات الشعوب في مختلف أرجاء العالم.

ولهذا السبب فإن اصحاب المصلحة في انجاز التحولات الايجابية في مجتمعنا هي الفئات الشعبية وقواها السياسية الوطنية والتقدمية التي يجب أن تتحمل مسؤوليتها وتعول على قواها الذاتية وقوى شعبها وتتصدى لأوهام الخلاص بفضل ضغوط القناصل وأنصار الحماية الجديدة.

نحن في حاجة إلى وعي الشعب وتكاتفه ونهوضه، في حاجة إلى تحمّل القوى السياسية المنحازة للشعب لمسؤولياتها وعليها أن تتشكل في تحالف وطني ديمقراطي واسع ينحاز للشعب ويمارس بديمقراطية ويتبنى مشروعا تقدما ينهض بالمجتمع على كل الأصعدة. في حاجة إلى مشروع مجتمعي محوره الحرية والعدل والحدّات والوطنية وبقائدات مخلصه من أوهام الزعامة المريضة بالنرجسية والمتنافخة بالعدم الاستعماري والتحالف مع قوى الظلام والتخلف.

لهذا السبب نحن نرى أننا إزاء مشروعين في المعارضة، إزاء تشخيصين للواقع وتصورين مختلفين لمواجهة هذا الواقع في مستوى البرنامج وآليات الانجاز. ولأن القضية هي قضية الشعب فمن حقّ كل الأطراف أن تتقدم له وتشرح أهدافها ووسائلها وتمكنه من وسائل الاختيار وأن يكون ذلك متاحا حقا لكل أبناء تونس وبحظوظ متساوية وضمن منظومة سياسية مدنية واضحة المعالم ومحلّ اجماع وطني. تلك هي الديمقراطية الحقيقية التي نحتاجها لبناء وطن مزدهر متحرر وعادل وذلك ما يحكم توجهاتنا في المرحلة المقبلة واستحقاقاتها المنتظرة.

أبو خالد

الهوامش:

- (1) كل ما ورد بين ظفرين هو استشهادات مستمدة من تصريحات قيادة هذا التيار لصحف محلية وأجنبية.
- (2) هذه التوصيات وردت بتقرير البنك الدولي حول وضع القطاع الفلاحي التونسي والمصاغ في جويلية 2006 والمعلن في جانفي 2007.

وبذلك تتمكن البلاد من رفع التحديات. "فالاصلاح السياسي وفق هذا المنظور هو ضرورة اقتصادية واجتماعية قبل أن يكون اجراء سياسيا مطلوباً لذاته بالذات"

ويرى هذا الفريق أن فهم الوضع بهذا الشكل يقتضي مواجهته ببرنامج يدور حول عناصر اساسية تمثل "اجماعا وطنيا" ويلخصها أصحابها في: "الاقتصاد الليبرالي والديمقراطية السياسية" وحولها تصاغ كل التفاصيل الجزئية. ويقتضي هذا الفهم إدراكا لعوامل الفعل الضرورية لتحقيق التحوّل المنشود. ومنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، الداخلي هو توافق طيف من القوى المعارضة تتوحّد حول الثوابت الأنفة حتى وإن كانت ذات جذور تمتدّ من اليساري الاشتراكي إلى اليميني الاسلامي خاصّة بعد توجه "الدول الغربية للاعتماد على الاسلام السياسي المعتدل" لكنّها صيغت صياغة تحالفية جديدة. أما الشرط الخارجي فهو التوافق مع التيارات "الدولية الكبرى التي تدعم الاصلاح في البلاد العربية وفي طليعتها الادارة الأمريكية" التي تقدم في إطار هذا التصور باعتبارها "قوة التحرر في عالمنا الراهن" وهي صاحبة مشروع الشرق الأوسط المعروف وذات النفوذ المطلق في المنطقة.

ويقترح هذا التصوّر آلية لانجاز التحوّل في علاقة بالواقع الراهن للبلاد والاستحقاقات المقبلة وفي طليعتها الاستحقاق الانتخابي في 2009. أي أنه يقترح اخراجا سياسيا لهذا المشروع يدور حول ضرورة تشكيل فريق نشيط ومقنع من عناصر التحالف السياسي أنف الذكر، يتكاتف حول "زعيم يقدم نفسه رمزا موحداً ومركزاً للمعارضة في مواجهة السلطة ومرشحها المعلن قبل الأوان" ويدعو إلى حسم قضية الزعامة باعتماد آليات ضرورية تستدعيها ظروف المعارضة الخاصة التي يجب أن "نعمل حيالها لايجاد حلّ للتوافق حول زعيم واحد" ومن ثم تتوجّه للمواطن للحصول على تأييده.

2. تيار ثان أريد أن أسميه وطنيا وديمقراطيا ويساريا، يرى أن أزمة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية مردها التخبث في برائن الاخطبوط الهيمني المعولم الذي تسعى الدول الامبريالية إلى مزيد من اخضاعنا لهيمنتها القائمة. وأنّ جوهر الخلاص هو إعلان التصدي لهذه الهيمنة والعمل على الفكك منها، بتطوير اقتصادنا الوطني وتوجيهه لتلبية احتياجاتنا الأساسية بالاعتماد على قوانا الذاتية وفي علاقة متنامية وبناءه وواقعية مع محيطنا المغاربي والعربي والافريقي والعالمي. ولهذا فإن استقلالية القرار الوطني اقتصاديا وسياسيا هو مطلب أساسي يحدّد كل الاختيارات اللاحقة.

نحن لسنا دعاة انغلاق ولكننا لسنا دعاة استسلام لقدرة العولمة الرأسمالية المتوحشة وعندما يدعو البنك الدولي بلادنا مثلا للكفّ عن انتاج القمح اللين والبطاطا واللبين واللحوم الحمراء واقتناءها من الأسواق لأنها أرخص ثمننا، وتعويضها بزراعة الزهور لأنها أكثر روجا وربحية في الأسواق العالمية⁽²⁾ يجب أن نرفض ذلك ومن الممكن أن نرفض لأن ذلك معناه القضاء على فلاحتنا الوطنية ورهن قوتنا بمضاربات السوق العالمية واحتكاراتها التجارية وربط ازدهارنا بالمساحات التي تسمح لنا بها دوائر القرار الاقتصادي الامبريالي العالمي أي سلينا مقومات أمننا الغذائي ورهن مصيرنا تزويدا و تسويقا بإرادة غيرنا من

-3-

نحو انطلاقة جديدة للمبادرة/ الائتلاف

التقى يوم الأربعاء 3 أكتوبر 2007 ممثلون عن حركة التجديد والحزب الاشتراكي اليساري وحزب العمل الوطني الديمقراطي بمقرّ حركة التجديد، للتشاور وتبادل الآراء حول الوضع العام بالبلاد وما يتطلبه من عمل مشترك لمواجهة التحديات والتأثير معا على مجرى الأمور في اتجاه الإصلاح الديمقراطي بوصفه ضرورة وطنية لا تحتمل مزيد التأجيل. وسجل المشاركون في الاجتماع الالتقاء الواسع لوجهات النظر بين أحزابهم في مجمل القضايا السياسية المطروحة على البلاد، كما أكدوا عزمهم على تكثيف الجهود المشتركة حتى تستعيد قوى الديمقراطية والحدّات والتقدم المسك بزمام المبادرة استعدادا للاستحقاقات السياسية المقبلة وخاصة منها انتخابات 2009، وعلى إعطاء دفع جديد لتحالف تلك القوى لا سيما بالعمل على إيجاد الصيغ والآليات الكفيلة بتحقيق انطلاقة جديدة للمبادرة / الائتلاف الديمقراطي، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المناضلين المستقلين ومع كافة الأطراف السياسية الوطنية المعنية بالمعركة المشتركة من أجل بناء بناء القطب الديمقراطي التقدمي.

عن حركة التجديد: أحمد إبراهيم
عن الحزب الاشتراكي اليساري: محمد الكيلاني
عن حزب العمل الوطني الديمقراطي: عبد الرزاق الهمامي

-4-

لقاءات

على هامش "حفلة لومانيتي" الذي دار بباريس بين 14 و16 سبتمبر التقى الرفيقتان محمد جمور وخالد الفالح بمسؤولين عن "الحزب الجزائري من أجل الديمقراطية والاشتراكية" وحزب "النهج الديمقراطي" المغربي و"الحزب الشيوعي اللبناني" و"حزب العمل البلجيكي" و"الحزب الشيوعي الفرنسي". وتناولت اللقاءات العلاقات الثنائية والأوضاع العربية والأوروبية ومتوسطة.

-5-

تضامنا مع الأستاذ العياشي الهمامي

نشر حزب العمل الوطني الديمقراطي بيانا إثر الاعتداء الذي تعرّض له مكتب الأستاذ العياشي الهمامي صبيحة الجمعة 31 أوت ندّد فيه بمثل تلك الممارسات داعيا السلطة لفتح تحقيق جدي لكشف مرتكبي هذه الأفعال الشنيعة وإحالتهم على القضاء. كما أعرب الحزب للأستاذ العياشي الهمامي ولأسرته عن تضامنه معهم ووقوفه لجانبيهم.

الحياة الحزبية

-1-

مؤتمر حركة التجديد

حضر وفد هام عن حزب العمل الوطني الديمقراطي يوم 27 جويلية الجلسة الافتتاحية لمؤتمر حركة التجديد والقي الرفيق عبد الرزاق الهمامي رئيس الهيئة التأسيسية كلمة الحزب. شكر في بدايتها حركة التجديد على الدعوة. واعتبر المؤتمر محطة هامة في محطات العمل السياسي ومحل اهتمام كافة القوى الديمقراطية والتقدمية التي تتطلع لنتائج بحكم انعكاساتها على المشهد السياسي والاجتماعي ودورها في الاستجابة لمتطلبات المرحلة القادمة ورهاناتها واستحقاقاتها. كما اعرب عن تشبّث حزب العمل بحقه في العمل القانوني وفي نفس الوقت عن استعداده للعمل المشترك مع كل القوى التقدمية لبناء قطب ديمقراطي يواجه الاستبداد والقوى الظلامية ويحقق أكثر ما أمكن من الفوائد السياسية والاجتماعية لصالح شعبنا.

-2-

مؤتمر "النهج الديمقراطي" (المغرب)

وجّه حزب العمل الوطني الديمقراطي يوم 8 جويلية رسالة الى "النهج الديمقراطي" (المغرب) بمناسبة انعقاد مؤتمره يحيي فيها مناضلي وأنصار "النهج الديمقراطي" وكلّ المناضلين التقدميين والديموقراطيين بالمغرب الشقيق كم جدّد الحزب تضامنه مع سجناء الرأي المعتقلين على إثر مسيرة غرة ماي ومع عائلاتهم و مع المنظمات والجمعيات والنقابات التي ينتمون إليها، وطالب فيها السلطات المغربية بإطلاق سراحهم وإيقاف كل التتبعات، واحترام حرية التعبير والتظاهر. وورد في نصّ الرسالة : " نجابه اليوم نفس التحديات بحكم السياسة العدوانية التي تنتهجها الإمبريالية وعلى رأسها الإمبريالية الأمريكية: فهي تعتمد على ركائزها التقليدية لدفع النوحه الليبرالي وإرساء اتفاقيات التبادل الحرّ، ولضرب القطاعات العمومية والخدمات الإجتماعية وتفقير الطبقات الكادحة، ولفرض الاستبداد وخنق الحريات الأساسية، ولترويج ثقافة السوقية، ولحشد الدعم لسياستها العدوانية في العراق ولبنان والسودان وأفغانستان، ولمواصلة عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني. وتعتمد الإمبريالية أيضا على بعض القوى الاحتياطية، ومن ضمنها حركات "الإسلام السياسي" كورقة ضغط للحصول على مزيد من الامتيازات أو كبديل للأنظمة القائمة عندما تتوفر الظروف لذلك، وهي تستعمل هذه القوى لتحويل وجهة الصراع الوطني و الطبقي في اتجاه الإقتتال والعنف الطائفي والنزاعات العرقية. إنّ هذا الوضع يحتم علينا جميعا تعزيز الروابط والعمل على تنمية قوى اليسار التقدمي على المستوى المغربي والعربي والدولي، لصدّ الهجمة الإمبريالية ولنشر الفكر العقلاني وللدفاع عن الخدمات والمرافق الإجتماعية والحريات الديمقراطية".

بعض المعطيات الكمية حول التعليم الأساسي والثانوي للسنة الدراسية 2007 - 2008

تلميذا لكل مدرس إلى 17.8 تلميذا للمربي الواحد من سنة دراسية إلى أخرى يعود حسب المعطيات المتوفرة لدينا إلى تراجع عدد التلاميذ في هذه المرحلة هو 1053.416 تلميذا وتلميذة خلال السنة الدراسية 2006 - 2007 إلى 1021715 للسنة الدراسية الحالية أي بنقص مقدر بـ 31701 تلميذة وتلميذ. وفي الأخير نشير إلى أن الأرقام المتعلقة بنسبة التمدن خلال السنة الدراسية الماضية تؤكد:

1. ارتفاع نسبة التمدن لدى الأطفال (ذكورا وإناثا) البالغين 6 سنوات إلى حد 99% بغض النظر عن سنهم. وهذا يعني أنه لا زال مع الأسف 1% من الأطفال المؤهلين للدراسة لا يرسّم بالمدارس.
2. تراجع هذه النسبة إلى 97.3% لدى الأطفال (ذكورا وإناثا على حد السواء) المنتمين للشريحة العمرية ما بين 6 و11 سنة ثم تدني نسبة التمدن إلى 76.6% لدى الشريحة العمرية ما بين 12 و18 سنة. هذان الرقمان يثيران فينا الملاحظات التالية:

أ - على خلاف ما ينصّ عليه القانون التونسي من إلزامية التعلم إلى حد السنة 16 من العمر، هناك 9.5% من أطفالنا ينقطعون عن التعلم وهم دون سن 16 عاما.
ب - ربع الأطفال تقريبا المتراوحة أعمارهم بين 12 و18 عاما ينقطعون عن التعليم وهي نسبة هامة جدا تطرح عدّة تساؤلات حول مصير هؤلاء الشبان والهيكل التربوي التي تحتضنهم بعد الانقطاع عن التعليم، وإمكانيات تشغيلهم وتأثير الانقطاع عن التعلم على الظواهر السلوكية لدى الشباب إلخ. وخاصة تنامي الظواهر المسماة بالمنحرفة (كالعنف وتعاطي المخدرات وظاهرة التشرد وجرائم السرقة، جرائم الأخلاق وتعاطي الكحول).

وفعلا فقد أكدت دراسة قام بها المرصد الوطني للشباب التابع لوزارة الشباب والرياضة أن الانقطاع المبكر عن الدراسة هو أحد أسباب الانحراف والجنوح لدى الأطفال والشباب إلى جانب أسباب تتعلق بالحياة الأسرية وعدم قدرة مسالك التكوين المهني على استيعاب كل المسرحين من التعليم إلى قلة فرص الشغل بسبب الأوضاع الاقتصادية للبلاد نظرا لتدني المستوى التعليمي لهؤلاء الأطفال والشبان وأكدت الدراسة المذكورة أن قلة الجمعيات المختصة القادرة على الإحاطة بهؤلاء المنقطعين عن التعليم ساعدت شبكات لاستقطاب الفتيان الجانحين حال الإفراج عنهم من الإصلاحات أو السجون لغاية استغلالهم في التسول والجنس.

هذا الوضع يجب أن يدفع الدولة بالأساس لأنها هي المسؤولة الأولى على المرفق العام للتعليم، وباقي مكونات المجتمع من أحزاب وجمعيات إلى التفكير العميق وإيجاد الحلول لمعضلة الانقطاع المدرسي ومن توفير فرص التكوين المهني وخلق مواطن الشغل والسماح بإنشاء جمعيات ومنظمات مستقلة تتوفر لديها الإمكانيات المادية والبشرية للإحاطة بشبابنا.

تفيد المعطيات الصادرة عن وزارة التربية والتكوين المهني أن العدد الجملي للتلاميذ خلال السنة الدراسية الجديدة بالنسبة للتعليم الأساسي والتعليم الثانوي يبلغ 2115.224 تلميذة وتلميذا موزعين كالآتي:

1 (المرحلة الابتدائية من التعليم الأساسي:
1021.715 تلميذة وتلميذا
2 (مرحلة التعليم الإعدادي: 585283 تلميذة وتلميذا موزعين على:
- إعدادي نموذجي 1965
- إعدادي تقني 4974
- إعدادي عام 578334
3 (مرحلة التعليم الثانوي:
508226 تلميذة وتلميذا موزعين على:
- مدارس المهن 8000
- المعاهد الثانوية 500226
ويشرف على تدريس التلاميذ في مرحلة التعليم الابتدائي 57698 معلما. أما عدد المربين المشتغلين بالمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية فإنه بلغ 71247 أستاذا.
وحسب الوزارة تراجع عدد التلاميذ بالمدارس الابتدائية مقارنة بالسنة المدرسية الماضية (2006-2007) بـ 31.701 ويتوزع التلاميذ في هذه المدارس بين 47.7 إناثا و57.3% ذكورا.
وتشير معطيات الوزارة إلى تراجع معدّل كثافة التلاميذ في كامل مراحل التعليم المشار إليها مثلما يثبت الجدول المقارن الموالي:

درجة التعليم	نسبة الكثافة في السنة الدراسية 06 - 07	نسبة الكثافة في السنة الدراسية 07 - 08	نسبة التراجع
تعليم ابتدائي	18.2	17.8%	0.4%
تعليم إعدادي	31.7	30.9	0.4%
تعليم ثانوي	29.1	28.5	0.6%

لكن الأرقام الناقصة التي أوردتها الوزارة لا تمكن الدارس من معرفة أسباب هذا التراجع وتأثيراته الفعلية.
فتراجع نسبة الكثافة هو أمر إيجابي في حد ذاته لكن يمكن أن يعزى إلى أحد الأسباب التالية أو إليها جميعا متضافرة: تراجع عدد التلاميذ، ارتفاع عدد الأقسام والزيادة في عدد المدرسين. يشار مثلا أن تراجع نسبة الكثافة في التعليم الابتدائي من 18.2

دعم مالي من المال العام لمؤسسة تربوية خاصة

نشر بالرائد الرسمي عدد 70 لسنة 2007 المؤرخ في 2007/08/31 أمر رئاسي يقضي بإسناد مبلغ 1794.600 ديناراً للمدرسة العالمية بقرطاج بعنوان "منحة" ستصرف على قسطين متساويين الأول عند انجاز نصف المشروع والثاني عند دخول المشروع طور النشاط.

وجاء بالأمر كذلك أن هذه المنحة تحمل على الاعتمادات المرسمة بالعنوان الثاني (أي بميزانية التجهيز) لوزارة التربية والتكوين.

الملاحظ أن المدرسة العالمية بقرطاج هي مؤسسة خاصة علماً وأنه لم يسبق في تونس أن اقتطعت مساندة مالية من ميزانية وزارة التعليم إلى مؤسسة تربوية خاصة.

ويمكن أن نضيف بما أن المنحة أسندت للمؤسسة حتى تتمكن من الانطلاق، لماذا لا تلزم بإرجاع المال العام حينما تتيسر الأحوال خاصة وأن من سيدرس بها هم أبناء مواطنين ميسورين.

تحويل وزاري ذو صبغة تقنية

قرّر الرئيس بن علي إدخال تحويل جزئي على حكومته يوم 2007/09/03. أهم سماته أنّ السيد المنذر الزنايدي خلف السيد رضا كشريد على رأس وزارة الصحة فيما أصبحت السيدة سارة كمون جارية وزيرة للمرأة والأسرة والطفولة والمسنين. وأصبح السيد رضا التويتي وزيراً للتجارة والصناعة التقليدية والحاج قلاعي وزيراً لتكنولوجية الاتصالات والمواصلات وخليل العجمي وزيراً للسياحة كما تمّ تعيين ثلاثة كتّاب دولة جدد في وزارة التعاون الدولي ووزارة التربية والتكوين المهني ووزارة الصحة العمومية.

المتأمل في التحويل الوزاري سيلاحظ أنه لم يشمل وزارة السيادة (الداخلية والخارجية والعدل والدفاع) وهي وزارات تعتبر حساسة وهامة. الوزراء المباشرون لا يزالون يحضون بثقة رئيس الدولة إذن جاء التحويل مكنزاً لإشاعات مفادها أن وزارة سيادة على الأقل ستكون محل تحويل.

• لم يشمل التحويل الوزاري كذلك وزارات عرفت في المدة الماضية توتراً اجتماعياً كوزارة التربية والتكوين أو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

• ويرى الملاحظون أن التغييرين الحاصلين على رأس وزارتي الصحة ووزارة تكنولوجيا الاتصالات لا علاقة لهما بالإضراب الذي شنه أعوان وزارة الصحة أو مؤسسة تونس للاتصالات.

• باستثناء السيد منذر الزنايدي الذي أصبح يحظى بتجربة في إدارة الوزارات والملفات، كلّ الوزراء وكتّاب الدولة المعيّنين غير معروفين على مستوى الحياة السياسية ولكن يستفاد مما نشر عن حياتهم في الصحف اليومية أنهم كفاءات عالية من حيث الشهادات الدراسية التي تحصلوا عليها وبجربتهم المهنية فهم تكنوقراطيون كما يصطلح على تسميتهم في المصطلحات السياسية.

• مفاجأتان جاء بهما التحويل الوزاري ويتمثلان في مغادرة كل من السيدين التجاني الحداد (وزير السياحة السابق) ورضا كشريد (وزير الصحة سابقاً) الحكومة لأسباب غير معلومة. الأخير وحسب صحيفة يومية، مرشح لأن يصبح سفيراً لتونس بإسبانيا أما الأول، فقد يكون بلغ سن التقاعد.

ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط يصبح تحت إشراف وزارة الدفاع

بموجب أمر صادر عن رئيس الجمهورية يحمل عدد 2007 / 2123 مؤرخ في 2007/08/21 أصبحت هذه المؤسسة تحت إشراف وزارة الدفاع الوطني بعد أن كانت تخضع لإشراف وزارة التجهيز والتهيئة الترابية. ربما اتخذ هذا الأمر نظراً لحساسية الخرائط من الناحية الأمنية إذ أنها ترسم وتبين جميع تضاريس بلادنا شبراً شبراً. وبوضع الديوان تحت إشراف وزارة الدفاع يسهل مراقبة تداول الخرائط ومعرفة طالبها ودراسة إمكانية الاستجابة لمطالبهم، فتسليم الخرائط سيخضع حسب اعتقادنا للسلطة التقديرية لإدارة الديوان التي ستنتسق مواقفها لا شك مع وزارة الإشراف.

دوافع هذا القرار من هذه الناحية مشروع، لكن الديوان له نشاط مدني آخر ليس فيه أي خطر على أمن البلاد وهو قيس الأراضي وإقامة تماثيل لقطع الأراضي وهذه الخدمة ينتفع بها المواطنون العاديون والباعثون العقاريون والباعثون الصناعيون. ويخشى أن يؤثر تغيير سلطة الإشراف على سير المؤسسة وعلى مصالح هؤلاء المنتفعين بخدمات الديوان. أما كان من الأجر مراعاة هذا الجانب عند اتخاذ القرار بتغيير سلطة الإشراف على الديوان، فيقع الإبقاء على إشراف وزارة التجهيز على النشاط الخاص بإقامة الأمثلة الهندسية وقيس الأراضي.

مبادرة الشراكة (MEPI) لسنة 2007

نشرت أسبوعية "الموقف" بتاريخ 7 سبتمبر مقتطفات من بيان أرسلته لها السفارة الأمريكية بتونس و يتعلق بالبرامج التدريبية لسنة 2007 بمعهد بايستر بجامعة كاليفورنيا والتي ستجري على ثلاث حصص في جانفي ومارس وماي. وهي تستهدف "قادة المنظمات الأهلية والجمعيات الحقوقية ورجال الأعمال". ولقد شارك في هذا البرنامج الذي يندرج ضمن "مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" منذ انطلاقه في سنة 2002 أكثر من 250 شخصاً ينحدرون من 15 بلد عربيّ أسسوا فيما بينهم شبكة أطلق عليها اسم "شبكة المتخرجين من برنامج تدريب النشطاء".

وللإشارة فإنّ تونس "تستضيف" أحد مكثبي "مبادرة الشراكة" التي تخصص لها وزارة الخارجية الأمريكية ميزانية تقدر بـ 100 مليون دولار سنوياً، ومكتب تونس هو مكتب إقليميّ يرفع النشاطات الموجهة لتونس والجزائر والمغرب ومصر ولبنان. أمّا مكتب أبو ظبي فهو يعمل في اتجاه سوريا والأردن وفلسطين وأقطار الخليج.

سفير الولايات المتحدة يتشاور مع المعارضة !

ربطت سفارة الولايات المتحدة بتونس علاقات مع عدد من أحزاب المعارضة بما فيها الحركات الإسلامية ومن الجمعيات ومن الشخصيات الوطنية لاقناعها بمساندة السياسة العدوانية التي تنتهجها إدارة "جورج بوش" ولتسويق خطة "الشرق الأوسط الكبير". ويبدو أن السفير الحالي السيد "روبر غوداك" - الذي سبق له أن شغل منصبا ساميا إلى جانب المفوض السابق في العراق المحتل "بول بريمر" - استدعى في الأشهر الماضية عددا من مسؤولي المعارضة، بما فيها المعارضة الرسمية، للتشاور معهم في الشأن الداخلي. ولقد أصدرت بعض الأطراف تصريحات في هذا الموضوع بينما خيم الكتمان على بقية اللقاءات. ولانارة الرأي العام نعرض فيما يلي بعض المواقف:

• الديمقراطي الودودي يقاطع

أصدرت صحيفة الوطن بتاريخ 27 جويلية توضيحا حول "رفض الاتحاد الديمقراطي الودودي حضور لقاء في السفارة الأمريكية". وجاء في البلاغ أن "لقاءً قد عقد في مقر السفارة الأمريكية بتونس بين السفير الأمريكي وثلاثة أمراء عامين للأحزاب المكونة للقاء الديمقراطي، وذلك للحوار حول جملة من القضايا الوطنية". مع العلم أن اللقاء الديمقراطي يضم أيضا حزب الوحدة الشعبية والحزب الاجتماعي الليبرالي وحزب الخضر من أجل التقدم وكلها موالية للسلطة. ولقد قاطع السيد أحمد الاينوبلي أمين عام الديمقراطي الودودي هذا اللقاء من منطلق "رفض العلاقة والحوار مع الإدارة الأمريكية وذلك على خلفية سياساتها وممارساتها العدوانية" واعتبار "الإصلاح السياسي شأن وطني لا دخل للأمريكان أو غيرهم من الجهات فيه".

• حزب العمال يعتذر

أما حزب العمال الشيوعي فقد أصدر بلاغا بتاريخ 26 جويلية ويعنوان "دعوة... واعتذار". فيما يلي نصه: "وجهت السفارة الأمريكية بتونس دعوة الى عدد من مسؤولي الأحزاب والجمعيات للقاء السفير المعتمد بتونس بمقر سكنه يوم الخميس 26 جويلية 2007 على الساعة الخامسة مساء، وذكرت أن هذه الدعوة تندرج في إطار لقاءات السفير الأمريكي مع المجتمع المدني التونسي. وقد وجهت في هذا الإطار الدعوة الى الرفيق حمّه الهمامي، الناطق الرسمي باسم حزب العمال الشيوعي التونسي، ولكنه اعتذر عن تلبية هذه الدعوة".

• اسماعيل بولحية يستقبل غوداك

أخيرا أشارت حركة الديمقراطيين الإشتراكيين أن أمينها العام السيد بولحية قد استقبل بمقر الحركة السفير الأمريكي. وجاء في بلاغها ما يلي: "أدى سفير الولايات المتحدة الأمريكية بتونس السيد روبر غوداك زيارة يوم الأربعاء 8 أوت الجاري إلى مقر حركة الديمقراطيين الإشتراكيين حيث استقبله السيد اسماعيل بولحية صحبة عدد من أعضاء المكتب السياسي للحركة. وتناول اللقاء استعراض العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ومكونات المجتمع المدني وحرص الولايات المتحدة على تعزيز العلاقات و التعاون بين البلدين مشيدا بما تحقّق في تونس من تنمية وما يسودها من استقرار وانسجام مجتمعي".

تعدّد الوفود الأمريكية

تناولت الإرادة في أعدادها السابقة موضوع العلاقات بين الإدارة الأمريكية والحكومة التونسية وتابعت الزيارات المتبادلة وأشارت للأهداف التي ترمي لتحقيقها إدارة بوش من خلال تركيزها على تونس. وفيما يلي دفعة جديدة من الزيارات:

• 16 أوت حلّ بتونس وفد من الضباط العاملين بالجامعة الأمريكية للدفاع الوطني ب "كابستون" والتقى بنائبة وزير الخارجية التونسية. وأشارت السفارة الأمريكية بتونس أن برنامج الزيارة يتضمّن أيضا لقاءً مع "شخصيات سياسية وحزبية" و "بعض جوه المجتمع المدني".

• 20 أوت حلّ بتونس وفد من الكونغرس برئاسة النائب الديمقراطي "جيرري كوستيلو" وبعضوية النائب الجمهوري "جون داكني" وتحادث مع الوزير الأول في موضوع دعم العلاقات الخاصة في مجالي السياحة والنقل. وقد شهدت هذه العلاقات تطورا هاما إذ بلغ حجم الاستثمارات الأمريكية 700 مليون دولار العام الماضي وأصبحت تتواجد في تونس 60 مؤسسة أمريكية تعمل خاصة في قطاع الطاقة وتكنولوجيا الاتصال والتجهيزات الطبية.

• من 23 أوت إلى 8 سبتمبر شاركت تونس في دورة تدريبية "فلينك-فلوك" جرت بـ"باماكو" (مالي) بمبادرة من الولايات المتحدة وضمّت 250 عسكريا من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وهولندا وتونس والجزائر والمغرب زموريتانيا وتشاد والنيجر ومالي.

• 30 أوت حلّ بتونس وفد من الكونغرس برئاسة النائبة "شايليا جاكسون لي" و أجرى محادثات مع الوزير الأول ووزير الخارجية. وصرّحت السيدة "جاكسون لي" أن "تعدد زيارات أعضاء الكونغرس تعكس عزم الولايات المتحدة على مزيد دفع العلاقات الثنائية" كما أوضحت أن "تونس تحلّ موقعا استراتيجيا حتى تصبح حليفا مهما للولايات المتحدة".

• في 11 سبتمبر زار تونس وفد برئاسة السيدة "اليزابيث ديبل" النائب الأول لمساعد وزيرة الخارجية الأمريكية "كندوليسا رايس" وبعضوية مسؤولين عن وزارة الخارجية و التجارة والمالية وتحادث مع الوزير الأول ووزير التنمية والتعاون الدولي. وأدلت "ديبل" للصحافة أن أمريكا تسعى لتوظيف السوق التونسية للوصول للأسواق الأوروبية من خلال اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي. كما تسعى من خلالها للوصول إلى الأسواق الإفريقية. وجاء خلال هذه الزيارة أن الطرفين يعملان على تفعيل "الاتفاق الإطارى للتجارة والاستثمار" ("تيفا" الذي أبرم في أكتوبر 2003 ويرمي لتحرير التبادل التجاري).



الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

تونس في 15 سبتمبر 2007

بيان تضامني

لا لقمع الحريات الفكرية... نعم لحرية التعبير عن الرأي

تتابع الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بقلق شديد الحملة التشويهية والتشهيرية التي تتعرض إليها الباحثة الجامعية السيدة سلوى الشرفي على إثر نشرها لدراسة على الانترنت حول المكانة المخصصة للمرأة من خلال الفتاوى المنشورة على مواقع الناط.

وتكشف هذه الحملة التي يشنها ممن عرفوا بانتمائهم إلى تيار فكري أصولي ورجعي على جوهر مشروعهم المجتمعي السلفي وقد تميزت بالعنف والشراسة إلى حد التشكيك والتخوين والتكفير والمس من كرامة صاحبة المقال وحققها في حرية التعبير والتفكير والمعتقد.

وتأتي هذه الحملة في سياق سلسلة من الحملات التي خاضها أنصار هذا التيار ولا يزالون كلما عبرت النساء عن حقهن في الحرية والمساواة والمواطنة في مجتمع خال من التمييز والعنف والتهميش مثل نوال السعداوي وحكيمة الشاوي ورجاء بن سلامة والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات...

وتعتبر الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات عن :

1. تضامنها المبدئي والتام مع الصديقة سلوى الشرفي من أجل ممارسة حقها في التعبير والكتابة والإبداع دون أي قيد أو شرط،

2. تنديدها بكل الحملات التي تهدف إلى إخماد الأصوات الحرة ولجم حرية التعبير من طرف من نصبوا أنفسهم أوصياء على الدين والدنيا...

3. رفضها لكل أشكال العنف والترهيب المسلط على النساء بهدف كتم أصواتهن وتأييد وضعهن الدوني في مجتمع أبوي، تمييزي، تسلطي وإقصائي،

4. خطورة تصاعد وتيرة هذه الحملات وما تمثله من خنق لما توفر من فضاءات للتعبير والحوار خصوصا وأن الانترنت وفي ظل غياب فضاءات أخرى، أصبحت اليوم مساحة هامة للحوار الذي يجب أن يتم وفق أخلاقيات النقاش من احترام للآخر وقبول الرأي المخالف والحق في حرية التعبير دون وصاية أو ضغط أو عنف أو ترهيب أي كان نوعه،

5. تمسكها بحق النساء في التعبير داخل هذه الفضاءات وفي غيرها عن رأيهن وقراءاتهن لتاريخ الحضارات والأديان ومكانة النساء فيها دون أن تتحول إلى مساحات للتلوث الفكري والارهاب الثقافي والعمل على إتاحتها لبناء الديمقراطية والمساواة وتكريس المواطنة الفعلية،

6. مناشدتها لكل القوى الديمقراطية والنسوية للتضامن مع كل من حملت وحمل القلم لرسم مستقبل لبلدنا تنمو فيه حرية التفكير والتعبير والإبداع.

عن الهيئة المديرية
الرئيسة
خديجة الشريف

مساندة مبدئية تواجه بتعظيم إعلامي

تشن السيدة مية الجريبي الأمينة العامة للحزب الديمقراطي التقدمي بجمعية السيد أحمد نجيب الشابي المدير المسؤول عن جريدة "الموقف" إضرابا عن الطعام منذ 2007/09/20 احتجاجا على المضايقات التي يتعرض لها الحزب المذكور والمتمثلة أساسا في إخراجها من مقراته بداية من الولايات وإنهاء من مقره المركزي بالعاصمة، ويؤكد الحزب الديمقراطي التقدمي أن مالكي المحلات التي ينشط فيها أجبروا من قبل السلطة على فسخ عقود الكراء التي تربطهم بالحزب تحت العديد من التعلات كإنهاء مدة العقد أو مخالفة شرط من شروط عقد التسويغ من قبل الحزب.

حزب العمل الوطني الديمقراطي عبّر عن مسانדתه المبدئية للحزب المذكور وذلك بحضور الرفيق محمد جمور عضو الهيئة التأسيسية الندوة الصحفية التي عقدها المضربان يوم 2007/09/19 وبإصدار بيان مؤرخ في 2007/09/25 من خلال زيارة أداها رئيس الهيئة التأسيسية الرفيق عبد الرزاق الهامي صحبة الأستاذ محمد جمور للمضربين يوم 2007/09/25.

وأكد حزب العمل في بيانه عن رفضه للمضايقات التي يتعرض لها الديمقراطي التقدمي ومساندته له في الدفاع عن حقه في النشاط السياسي الحرّ وإنشغاله بتداعيات الإضراب على صحة المضربين كما نبّه من عواقب "إحكام القضاء لخدمة مخططات التضيق على الأنشطة السياسية".

وخلال الزيارة أكدوا أعضاء الهيئة التأسيسية لحزب العمل هذا الموقف المبدئي ودار نقاش بينهما وبين عدد من أعضاء قيادة الديمقراطي التقدمي إستعرضا فيه إمكانيات العمل المشترك من أجل ديمقراطية الحياة السياسية في البلاد كما كان الحوار مناسبة لإستعراض نقاط الخلاف بين الطرفين وتتمحور أساسا بعلاقة المعارضة الديمقراطية مع السفارة الأمريكية بالخصوص هذا من جهة ومع حركة النهضة من جهة ثانية.

لم يكن حزب العمل يسعى من خلال مسانדתه المبدئية للديمقراطي التقدمي إلى الحصول على الشكر أو على شهادة إستحسان.

لكن موقفه هذا قوبل بالتعظيم الإعلامي من قبل جريدة "الموقف" التي أحجمت كعادتها على تغطية نشاط حزب العمل ومواقفه، والحال أنها أوردت قائمة في الأطراف التونسية وغير التونسية التي عبرت عن مسانדתها للديمقراطي التقدمي.

حزب العمل يبرّر هذا التعظيم باحتمالين إثنين إما أن مقاييس الرضاء عن الأحزاب التي ضبطها التقدمي الديمقراطي لا تتوقر فيه أو أن هناك ضغوط من داخل هذا الحزب ومن خارجه هي التي فرضت إقصاءه من دائرة اهتمام التغطية الإعلامية في كلتا الحالتين حزب العمل يسجل أسفه تجاه هذه الممارسة السكتارية.

الأدوية في تونس : تصنيعها ، ترويجها واستهلاكها

إطارات المعهد بالادارة في الصيدلية المركزية فتبقرطت) وعلميا إذ أنّ المعهد لم يعد يقوم بمراقبة التلاقيح والبحث. ويتولى توزيع الأدوية 51 متداخلا وهم الصيدلية المركزية و50 طرفا من الخواص يشغلون 1000 عوناً، الصيدلية المركزية هي المزود الوحيد والحصري للمؤسسات الإستشفائية العمومية أما بائعو الجملة الخواص فهم يزودون الصناعيين المحليين بالمواد الأولية والصيدليات الخاصة بالأدوية ويحققون هامش ربح نسبته 8 %

وتشير الأرقام الرسمية المتوفرة لدينا أن إستهلاك الدواء من المواطنين في تونس إرتفع من 346 م د عام 1990 إلى 464 م د في 2006 أي معدّل 46,4 دينار لكل ساكن . ومن بين أسباب هذه الظاهرة هو إرتفاع أسعار الأدوية وإرتفاع مصاريف المعالجة بالمؤسسات الخاصة والعامة إذ أصبح المواطن حتى وان كان منخرطاً بأحد صندوق الضمان الإجتماعي وعالج نفسه بالمؤسسات الإستشفائية العمومية مطالباً بأن يدفع جزءاً من تكلفة المعالجة كان معقفاً منه قبل سنوات .

المعطيات التي أوردناها تبرز ضرورة تطوير قطاع صناعة الأدوية في إطار سياسة صحية شاملة تهدف إلى جعل الحق في الصحة للمواطن حقاً من حقوقه الأساسية بغض النظر عن مستوى عيشه ودخله هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم النظر للمرفق العام للصحة من وجهة نظر اقتصادية بحتة مع السعي إلى تحقيق توازن بين المداخل والمصاريف .

فالصحة كمرفق عام وكحاجة ضرورية للبشر لا يمكن أن ينظر إليها كسلعة تدرّ ربحاً، وتطوير صناعة الأدوية مسؤولية ملقاة بالدرجة الأولى على الدولة وهذا لا يعني تحجير تدخل المستثمرين الخواص في هذا القطاع . حسب رأينا هناك ثوابت يجب احترامها في هذا القطاع تقوم على ما يلي :

* 1- الدولة مطالبة بدعم منتوج الأدوية بواسطة القطاع العمومي وذلك إما بدعم طاقة إنتاج الصيدلية المركزية أو باقامة وحدات صناعية جديدة ممولة بالمال العام .

بهذا الإجراء سنوفّر الشغل لعدد من الصيدليين والفنيين المتخرجين من كلية الصيدلية والمعاهد العلمية وستحدّ من إستيراد كميات من الأدوية من الخارج مما يقلص من تبعيتنا للإحتكارات الدولية ويجنّب البلاد بذل العملة الصعبة فضلاً على أن تطوير قطاع صناعة الأدوية سيؤدي إلى تطوّر البحث العلمي والمعرفة .

إنتاج الدواء من طرف مؤسسات القطاع العام سيمكن من بيعها بأسعار معقولة مع الحرص على ضمان التوازن المالي للمؤسسات وتوفير هامش معقول من الربح يمكن من دفع البحث العلمي دون اتقال كاهل المواطن .

صناعة الأدوية صناعة " استراتجية وحساسة لما لها من علاقة على صحة سكان كل بلد وأمنه وكلما تحكّم قطر في صناعة الأدوية وطورها كسب معركة توفير أمن مواطنيه من الناحية الصحية واستقلاله تجاه الإحتكارات الدولية المهيمنة على صناعة الأدوية .

فصناعة الأدوية في العالم تنتج ما قيمته 492 مليار دولاراً تساهم في إنتاجها مؤسسات أمريكا الشمالية (وخاصة الولايات المتحدة) بـ49 % والمؤسسات الأوروبية بـ28 % واليابانية بـ11 % أما بقية بلدان العالم فلا تساهم إلا بنسبة 11 % .

الإحتكارات العالمية أصبحت تستعمل براءات الإختراع كورقة ضغط على الدول وخاصة الفقيرة منها والمتخلفة لحرمانها من الإستفادة من التقدم الإنساني والإكتشافات التي تحقق في ميدان الأدوية في مقاومة الأمراض الفتاكة التي تعصف بالخصوص بشعوب تلك البلدان .

ما هو وضع قطاع صناعة الأدوية في تونس؟ هل تحقق صناعتنا اكتفاءنا الذاتي من تلك المادة؟ ما هي كلفة صحة التونسي؟ هذه هي الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها في هذا المقال الأولي .

توجد حالياً بتونس 27 وحدة تتولى صناعة الأدوية منها مؤسسة عمومية واحدة وهي الصيدلية المركزية و4 فروع لشركات عالمية و22 وحدة على ملك التونسيين وبلغ حجم الإستثمار في هذا القطاع عام 2006 ثلاثمائة مليون ديناراً وكان في حدود 35,3 م د عام 1989 . وتشغل هذه المؤسسات 3000 شخصاً .

تستورد هذه المصانع المواد الأولية مما يؤثر على كلفة إنتاج الأدوية وثمان بيوعها للمستهلك وتحتاج المواد الموردة إلى ظروف تخزين ذات مواصفات محددة نظراً لحساسيتها مما يزيد كلفتها ارتفاعاً .

والمؤسسات الأجنبية المشار إليها تنحدر من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، منها شركات أوبسا وأفنتيس الفرنسيين .

أنتجت كل المؤسسات ما قيمته 212 م د عام 2006 لكنّ الإنتاج التونسي المتكوّن أساساً من أدوية مضادة للتعفن وللتهاب والتلاقيح والمهدئة للأوجاع وتلك المتعلقة بأمراض القلب والشرابين غير كاف مما اضطر البلاد إلى أن تستورد باقي حاجياتها من الأدوية . إرتفع حجم الواردات من 105 م د عام 1993 إلى 246 م د عام 2003 ثم قفز إلى 300 م د سنة 2007

وارداتنا من الأدوية تفوق ما يصنع في بلادنا بنسبة 127% رغم تطور الإستثمار في القطاع من 35,3 م د عام 1989 إلى 300 م د سنة 2006 .

تقوم الصيدلية المركزية باستيراد 80 % من الأدوية فيما يتولى الخواص استيراد العشرين بالمائة المتبقية كما تتولى نفس المؤسسة العمومية توريد التلاقيح وترويجها بعد أن كان معهد باستور هو الذي يقوم بذلك مما أثر على المعهد مالياً (إذ حرم من المال الذي يوفره له هامش الربح) وبشريا (التحق عدد هام من

قضية بحارة طبلية

منذ انطلاق قضية بحارة طبلية تحركت المنظمات والجمعيات الحقوقية في الداخل والخارج نذكر في الخارج وبالأخص جمعية FTCT التي واكبت القضية منذ لحظة إيقاف السلطات الإيطالية لبحارة طبلية الذين أنقذوا عددا من المهاجرين من الغرق والتي عملت على تجنيد وتحقيق القدر الأكبر من المنظمات والشخصيات، مع متابعة الملف على المستوى القضائي، وفي تونس، أصدرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بيانا وتابعت القضية بالتنسيق مع الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والمجلس الوطني للحريات (البيان المشترك) وسلّمت بيانا مشتركا للسفارة الإيطالية تطالب فيه بإطلاق سراح البحارة.

وتوجت مجمل التحركات بتجمع كبير بإيطاليا تمكّن على إثره العديد من ممثلي المنظمات من مقابلة البحارة داخل السجن قبل الإفراج عنهم.

كيف تعاملت السلطات مع قضية البحارة؟

في البداية سجّلت السلطة حضورها في الجلسة الأولى بإيفاد محام يمثل السفارة التونسية كان حضوره باهتا، وأمام الدور المتنامي للمنظمات والجمعيات قامت العديد من الصحف بتغطيات واسعة للحدث، متجاهلة دور المجتمع المدني في ذلك بل وصل بها الحد إلى شنّ حملات تشهير بمناضلي حقوق الإنسان، بينما اعتمدت بعض الصحف خاصة Le Temps على FTCT كمصدر للخبر والمعطيات وطيلة الفترة التي قضاها البحارة في السجن بإيطاليا، لم تحرك السلطات المحلية والجهوية ساكننا، وبعد إطلاق سراحهم ويوم عودتهم إلى تونس عملت السلطات المحلية والتجمعية بطبلية على تنظيم استقبال بمطار تونس قرطاج كذلك اتحاد الفلاحين وهو آخر من أصدر بيانا حول قضية بحارة طبلية. (بعد جلسة 22 أوت).

وعند وصول البحارة إلى مطار تونس قرطاج تمّ وضع جناح الحجاج على ذمة "المستقبلين" من شعب وأعضاء اتحاد الفلاحين مع تغطية إعلامية وساعة سمعية وبصرية عودتنا عليها وسائل الإعلام الرسمية هدفها "إبراز" الدور الذي لعبته السلط في القضية وتجاهل الدور الذي لعبته المنظمات والجمعيات والنقابات في ذلك.

كما عملت السلط المحلية بطبلية على تنظيم "استقبال" بمقرّ المعتمدية زينته بلافتات تشيد بدور السلطات في إنهاء معاناة بحارة طبلية.

إن حزب العمل الوطني الديمقراطي إذ يهتئ بحارة طبلية على عودتهم لديارهم ولعائلاتهم فإنه في نفس الوقت يشيد بالدور الذي لعبته المنظمات والجمعيات التي تحركت من أجل إنهاء معاناتهم وإطلاق سراحهم.

ويؤكد أن تونس في حاجة إلى طاقة كل أبنائها في الداخل والخارج لمواجهة مشاكلها وإيجاد حلول حقيقية لها بعيدا عن كل مزايده أو إقصاء.

ونحن نعد قراءنا بأننا سنعود إلى قضية بحارة طبلية من خلال دراسة خلفيات هذه القضية وعلاقة الأمر بموضوع الهجرة عموما.

* 2- الدولة مطالبة كذلك بإعادة الإعتبار لمعهد باستور كمؤسسة مختصة في صناعة التلقيح وتوريد ما لا يصنع أو لا يمكن إعداده في تونس ، وكمؤسسة قادرة على انجاز الأبحاث العلمية المتعلقة بالصحة وتطوير ميزانية هذه المؤسسة سيتمكن هو بدوره من إستيعاب طاقات بشرية وعلمية هامة من خريجي الجامعات ومن الأطباء والصيدلة الأكفاء التي تزخر بهم تونس والمشهود لهم بالكفاءة وطنيا وعالميا.

* 3- أما الإستثمار الخاص فهو رديف للقطاع العام لا يجب أن يصبح المعوض له لأن توفير الصحة والأمن الصحي هو من مشمولات السلطة العمومية أساسا. على هذا القطاع أن يعمل وفق المخططات التي ترسمها الدولة وأن ينتج الأدوية التي لا تنتجها المؤسسات العمومية أو التي ليس بوسع هذه المؤسسات إنتاجها بنفسها، كما عليه أن يطوّر صناعة الأدوية العامة (Médicaments Génériques) ذات السعر المنخفض وعلى المستثمرين المحليين إيلاء البحث العلمي أهمية وتوفير الإمكانيات المالية والبشرية لذلك.

أما بالنسبة للمستثمرين الأجانب فعلى الدولة مراجعة سياستها تجاههم فهؤلاء ينشؤون مؤسسات تعمل أساسا للتصدير أي أنهم يستثمرون في بلادنا للامتيازات المالية التي توفرها لهم الدولة ولوجود يد عاملة وكفاءات مختصة يدفعون لها أجورا بخسة دون أن تستفيد البلاد من إنتاجهم أو من أبحاثهم، فرأس المال الأجنبي عندما يقرّر الانتصاب في تونس إنما يقوم بذلك ليس لأنه يريد أن يساعد البلاد على حلّ أزمة البطالة بل لأنه يبحث عن الضغط على سعر تكلفة الإنتاج بالضغط على أجور الأجراء الذين يشغلهم حتى يصبح متوجه أكثر قدرة على المنافسة فيبيع في السوق العالمية فاذا قبلنا جدلا بأن يواصل رأس المال الأجنبي في قطاع صناعة الأدوية بتونس علينا أن نضع له شروطا جديدة للنشاط مثل أن يمكن البلاد من إنتاج الأدوية التي يصنعها إذا ما كان لنا فائدة في ذلك وأن يموّل البحث في مخابره للتونسيين الذين يشغلهم، هذا فضلا عن ضمان حقوق الأجراء وتحسين ظروف تأجيرهم لأنه ما قدم إلى بلادنا إلا لإقتناعه بكفاءة أبنائها.

* 4- وأخيرا وفي ميدان توريد الأدوية وترويجها نرى من وجهة نظرنا أنه يجب الإبقاء على الدور الرئيسي للصيدلية المركزية وتمكينها من مراقبة ما يستورده الخواص ضمنا وسلاما المواطن وحفاظا على قدرته الشرائية حتى نحول دون سلعة المرفق العام.

تعزية

حضر وفد عن حزب العمل الوطني الديمقراطي جنازة المناضل محمد الحبيب بوحوش يوم الثلاثاء 14 سبتمبر بمقبرة "منروح" قرب باريس. ويتقدّم حزبنا من جديد بأحرّ تعازيه لعائلة الفقيد وأصدقائه بتونس وفرنسا.

والاستنارة والتقدم. فما حصل هو بكل المقاييس غلق لنافاذة نور كان المفروض أن تشع لتبديد الظلام وتحيي الأمل وتقوّم الإحباط الذي يجرّ الويلات على شبابنا ووطننا.

الغلاء ينخر المقدرة الشرائية

يعيش المواطن التونسي هذه الأيام وخاصة الفئات الشعبية أوضاعا مادية صعبة بسبب تدهور المقدرة الشرائية تدهورا باتت التصريحات والأرقام التي تنشرها الصحافة والتي تدّعي أن "قفة المواطن في مأمن من الهزات" غير قادرة على إخفائه. فالزيادات المتكررة التي شملت عديد المواد الأساسية وغير الأساسية سواء أكانت هذه الزيادة بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر مثل الاحتفاظ بالثمن والتنقيص في الوزن وهو ما حصل بالنسبة للخبز، هذه الزيادات انضافت لها تكلفة عديدة الخدمات الصحية والإدارية التي انتقلت من المقابل الرمزي الذي يلامس المجانية إلى المقابل الذي بات يتقلّ ضعاف الحال تنضاف إليها كذلك معالم التنقل والسكن فضلا عن تفاقم ظاهرة الاقتراض التي تكبل أغلب الأجراء، هذا كله جعل التذمر من تدهور المقدرة الشرائية ظاهرة عامة تصادفك أما حلت، خاصة وقد تزامن ذلك مع فصل الصيف المعروف بتزايد الإنفاق فيه وتعدّد المناسبات التي يضطرّ المواطن إلى حضورها (زفاف، ختان، نجاح الخ...) وينفق فيها مالا زائدا، وما أن انقشع الصيف حتى حلت العودة المدرسية مع تعدّد عناوين الكتب الجديدة وتنوع المواد المدرسية التي يطالب بها التلاميذ ويعجز عنها أولياؤهم رغم الاقتراض وكل وسائل الاحتيايل على الحاجة وما كادت هذه الموجة تنقضي حتى حلت موجة رمضان الذي شهدت الأسعار فيه تصاعدا غير مسبوق وخاصة في ثمن الغلال والأسماك كل ذلك والمواطن "ينشقع" خاصة والعديد يطرق أبواب كل الأسر ويفرض عليها إنفاقا إضافيا قد يتسبّب لبعض العائلات في ويلات حقيقية.

واني لأتساءل هل يمكن معالجة هذا الوضع بمجرد الدعوة لترشيد الاستهلاك وإقامة موائد الإفطار ومنح بعض المساعدات التي يكثر تصويرها في وسائل الإعلام وكأنها مئة مذلة لمن يأخذها. أم أنّ هناك حلولا أخرى أكثر جدية يجب التفكير فيها وتطبيقها لجعل الأجور تصمد وتتطور بما يتناسب مع تنامي الثروة الوطنية وأرباح أرباب العمل، وللحدّ من ارتفاع الأسعار بتوفير أرصدة وطنية قارة ومتجددة من المواد الأساسية والسيطرة على أسعارها بالحدّ من تعدّد الوسطاء والمضاربين وتوفير فرص تلبية اقتصادنا (فلاحة وصناعة وتجارة) لمنطلقات سوقنا في نطاق سياسة اقتصادية ذات توجهات وطنية واضحة المعالم تتكاتف جهود كل الأطراف على تحقيقها.

في قصيبة المديوني: لمصلحة من تغلق أبواب النور والأمل؟

دعت الهيئة المديرية لجمعية أحياء المكتبة والكتاب بقصيبة المديوني لعقد الجلسة العامة بعد أن تعذر عقدها لمدة ثلاث سنوات رغم الطلبات المتعدّدة للهيئة المديرية حيث لم تتمكنها السلط المحلية والجهوية من فضاء عمومي لعقد الجلسة العامة. وأخيرا بعد أن تمكنت الجمعية من كراء مقرّ قامت الهيئة المديرية للجمعية بكلّ الترتيب القانونيّة لعقد الجلسة العامة التي كانت مبرمجة ليوم 31 أوت 2007، و بطلب من السلط المحلية تمّ تأجيل موعد انعقادها ليوم 7 سبتمبر 2007 حيث تزامن التاريخ الأول مع زيارة رئيس الجمهورية لمدينة المنستير، إلا أنّ الهيئة المديرية وكلّ المنخرطين الذين حضروا يوم 7 سبتمبر بدار الثقافة فوجئوا بالقاعات المغلقة وبإعلام مديرة دار الثقافة التي أبلغت الهيئة المديرية عن تعذرها وبأنّ المسألة تتجاوزها، وبعد التأكد من النصاب القانوني الغير متوفر بساحة دار الثقافة، تقرّر تأجيل الجلسة العامة ليوم السبت 22 سبتمبر على أن تقع بمقرّ الجمعية وأصدرت الهيئة المديرية دعوة ثالثة للتاريخ المذكورة.

ورغم أجواء التشنج التي سبقت 22 سبتمبر من إيفاد عدول تنفيذ لطلب الانخراطات بعد الأجال المحدّدة. وعملية التعيينة التي قام بها التجمع الدستوري اعتقدت الهيئة المديرية أن المسألة لا تتعدى حملة انتخابية مثل سابقتها، وفي يوم 22 سبتمبر فوجئ الجميع بحضور عناصر معروفة بتاريخها الإجماعي، واستقدام مليشيات اقتحمت المقرّ ورفضت مغادرته، وحضور العديد من غير المنخرطين رغم حضور كلّ المنخرطين الذين تجاوزوا المائتين.

وبدأت عملية الاستفزازات والتهمج. تمّ ذلك أمام أنظار أعوان البوليس السياسي الذين حضروا بكثافة مع إبقاء حافلات فرق التدخل أمام مركز الشرطة لكل طارئ ممّا يدلّ على أن العملية كانت منظمة وأنهم أخذوا كل الاحتياطات. أمام هذا الوضع واستحالة عقد الجلسة العامة قرّرت الهيئة المديرية تأجيل انعقاد الجلسة العامة وأعلنت بذلك المنخرطين. وبعد انسحاب أغلب المنخرطين، دعت الجامعة الدستورية عناصرها للحضور بمقر جمعية التنمية حيث تمّت عملية تنصيب "هيئة" تحولت عند الساعة الثالثة صباحا إلى مقرّ المعتمدية حيث واصل كاتب عام لجنة التنسيق الإشراف على هذه الهيئة "المنصبية" ولم تقف السلطات المحلية والجهوية عند هذا الحدّ، بل نظموا عملية اقتحام للمقرّ عشية 25 سبتمبر 2007، بعد أذان المغرب وبحضور البوليس السياسي، وقاموا بإبدال أقفال باب المقرّ.

أمام هذا الوضع تقدمت الهيئة المديرية بقضية استعجالية قررت ليوم السبت 6 أكتوبر 2007. ونحن نقول لمصلحة من يقع كل هذا؟ هل هذه هي سياسة تشجيع الثقافة ونفض الغبار عن الهياكل المؤطرة للشباب والمثقفين؟

أهذه هي سياسة إطلاق حرية التنظيم والنشاط للمنظمات المدنية الراجعة في العمل الجمعياتي الذي يعيد الاعتبار للثقافة

خصخصة

الزيادة في أسعار الحبوب ومشتقاتها

قررت الحكومة بداية من 2007/08/12 الترفيع في أسعار الحبوب ومشتقاتها وعللت هذا القرار بارتفاع أسعار الحبوب على المستوى العالمي نتيجة ارتفاع الطلب على هذه المادة وكذلك تراجع إنتاج الحبوب عالميا . ونتيجة لذلك وقع الترفيع في سعر الخبز عن طريق " تخفيف " الخبز نفسه وليس بالزيادة المباشرة في أسعاره .

ف"الباقات" التي ثمنها 0,190 مليون لم تعد تزن 250 غرام بل بموجب "الرجيم" الذي أجبرتها عليه الدولة أصبحت تزن 230 غراما فقط وهذا يعني أن سعرها ارتفع بـ 25 مليون. أما الخبزة الكبيرة التي كانت تزن 450 غراما فإنها أصبحت تزن بعد أن استعادت رشاققتها 400 غراما فقط بعد المحافظة على سعرها البالغ 0,240 مليون أي أن سعر الخبزة ارتفع بـ 25 مليون . أما مادتا السميد والعجين الغذائي (المقرونة) فبحكم نحافتها الطبيعية كان لا مفرّ من الترفيع في سعرهما ترفيعا مباشرا . إذ ارتفع سعر كيلو السميد 30 مليون وسعر كيلو من العجين بـ 60 مليون .

الحكومة برّرت رفع الأسعار بارتفاع نفقات صندوق الدعم الذي سيبلغ 542 مليون دينار والحال أن التقديرات المخصصة له لا تتجاوز 340 مليون دينار .

صندوق النقد الدولي : ينصح تونس بإلغاء صندوق الدعم

زار تونس خلال شهر أوت الماضي وفد من صندوق النقد الدولي وفي ختام زيارته تقدّم كالعادة بنصائح للحكومة التونسية، في هذا السياق طالب الوفد بمزيد من تحرير الأسعار للضغط على التضخم المالي .

التضخم المالي حسب المصادر الحكومية بلغ 2,5 % خلال 7 أشهر الأولى من السنة الحالية وتسعى الحكومة إلى أن لا يتجاوز 2,8 % في نهاية ديسمبر 2007.

تحرير الأسعار يعني إنهاء دعم أسعار المحروقات ومواد إستهلاكه كالقمح ومشتقاته والسكر والزيت .

هذا الإجراء من وجهة نظر صندوق النقد الدولي من شأنه أن يخفف العبء على ميزانية الدولة ويمكنها من استعمال المبلغ المرصود للدعم لتسديد القروض .

هاجس صندوق النقد الدولي هو إذن أن تتوفر للدولة التونسية القدرة على تسديد دينها الخارجي في الأجل المحددة حتى يمكن لها أن تقترض مجددا فالقدرة على ارجاع الديون أصلا وفائضا شرط أساسي للحصول على قروض جديدة .

أما تداعيات إلغاء دعم المواد الأساسية على القدرة الشرائية للمواطن التونسي فهي آخر ما يفكر فيه مسيرو صندوق النقد الدولي . وصفات هذه المؤسسة كثيرا ما أدت إلى اهتزازات إجتماعية في العديد من البلدان آخرها ما حدث في المغرب . فهل تستجيب الدولة لتلك التوصيات؟

1- الشركة التونسية للبلور "سوتيفار": ستحال إلى شركة "سان فوبتن" الفرنسية في إطار عملية خصخصتها بعد مزاحمة دارت بينها وبين مؤسسة مغربية " سيفام " وأمريكية " أوين إلبينو" هكذا يعزّز رأس المال الإحتكاري الفرنسي موقعه في تونس بما قد يترتب عنه من تداعيات سياسية وغير سياسية.

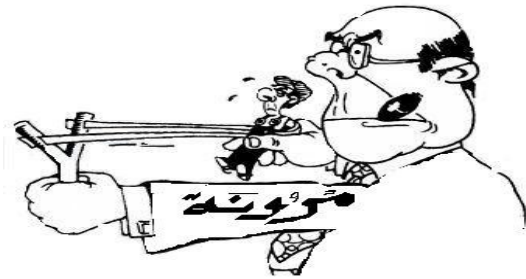
2- فوّتت الدولة التونسية لمؤسسة ليبية في كامل الحصص التي تملكها في شركة التصرف في نزل "أبو نواس" والتي تمثل 59,99% من رأس مال هذه المؤسسة واختيرت المؤسسة الليبية من بين 13 مؤسسة متراهنه على الصفقة.

3- خصخصة جزئية لستار : ستقوت الدولة في 35 % من رأس مال شركة "ستار" وعهد إلى شركتين فرنسيّتين بمساعدة الشركة في عملية التوقيت مما يدفعنا للإعتقاد بأن هذه النسبة من رأس مال شركة التأمين ذات رأس المال العمومي ستؤول إلى شركة فرنسية قد تكون "أكسا". تروج أخبار في سوق التأمين التونسية أن مستثمرين تونسيين من الخواص معنيون بالإستفادة من خصخصة هذه الشركة من بينهم رجل أعمال ينشط في قطاع السياحة وتسويق السيارات والحافلات .

4- مؤسسة "أوكسفورد بزس قروب" تنصح الدولة التونسية بخصخصة بنك الإسكان: بنك الإسكان كما هو معلوم بنك عمومي بعث خلال بداية السبعينات من أجل دعم سياسة السكن في بلادنا وذلك بتمكين المواطنين من قروض بشروط ميسورة عند إنطلاقه (من حيث نسبة الفائدة) بشرط أن يدخروا مبلغا ماليا لدى هذه المؤسسة التي كانت تسمى في البداية صندوق الإدخار السكني.

وشينا فشيئا تحول الصندوق إلى بنك تجاري ورفع في أسعار الفائدة كما أصبح يمول مشاريع الباعثين العقاريين الخواص تمويلا هاما وغير مدروس مما أدى به إلى صعوبات نتيجة عدم قدرته على إستعادة قروض كبيرة الحجم منحت إلى باعثين خواص لم يقع إحاطتها بالضمانات الفعلية لفائدة البنك.

وفي إطار ضغط منظمة التجارة العالمية على تحرير الخدمات (بما في ذلك شركات التأمين والبنوك) حث صندوق النقد الدولي الدولة على التخلي عن تدخلها الإقتصادي و"نصحت " مؤسسة "أوكسفورد بزس قروب" وهي مؤسسة تعمل لفائدة صندوق النقد الدولي بخصخصة بنك الإسكان. ملف تجدر متابعتة.



المواطنين أصبحت تعيش دون مراعاة لإمكانيتها الحقيقية وتحت ضغط تسديد القروض.

مجتمع الإستهلاك ليس له مستقبل كما أن إقتصاد الإستهلاك لا يمكن أن يطرور البلاد إذا لم يطرور قطاع الإنتاج الوطني . المطلوب إذن مراجعة القروض البنكية مراجعة جذرية ومقاومة ثقافة الإستهلاك التي تقف على نقيض الإدخار الذي من شأنه أن ينمي الإستثمار.

لائحة مطالب المستثمرين الأجانب للدولة التونسية

إنعقدت يومي 21 و 22 جوان الفارط الدورة التاسعة "المنتدى قرطاج للإستثمارات " وهي تظاهرة تنظمها الدولة التونسية وتدعو إليها مستثمرين أجانب لحثهم على الإنتصاب في بلادنا. هؤلاء طالبوا الدولة التونسية بمزيد من التشجيعات وبإدخال مزيد من المرونة في قانون الشغل حتى يستجيبوا لنداء الدولة التونسية .

وهذا يعني أنهم يطالبون بإعفاءات جبائية وغير جبائية جديدة لمدة زمنية طويلة و بتدخل الدولة التونسية لتحسين البنية التحتية وتهيتها وتمكينهم من الإنتصاب بأبخس الأثمان وبحرية أكبر في مجال التشغيل بما يعني ذلك الضغط على الأجور والمرونة عند الإنتداب وعند الطرد وخلال التشغيل .

وكما يقول المثل الفرنسي "يريدون الزبدة و ثمن الزبدة"، فتحسين البنية التحتية يمولّ بالمال العام والإعفاءات الجبائية تحرم ميزانية الدولة من مداخيل وتضرّ بالمؤسسات التونسية التي لا تتمتع بنفس الإعفاءات وميزانية الدولة سوف تتحمل أعباء مساهمة المؤجرين للصناديق الإجتماعية اذ يعفى المستثمرون الأجانب من دفعها. أما الأجراء فإنهم سيتلقون أجورا بائسة بعقود شغل لا تضمن الإستقرار في العمل. هذه تكلفة سياسة اعتماد الإقتصاد على التصدير .

لمحة عن سياسة القروض البنكية

المتأمل في تطوّر القطاع البنكي يلاحظ تغيرا هاما في سلوك البنوك تجاه المقترضين .

ففي مجال قروض السكن مثلا يلاحظ أن نسبة الفائدة الموظفة على هذا النوع من القروض تمتاز بارتفاع مشط مقارنة مع ما هو موجود في العديد من البلدان حتى الرأسمالية الكبرى منها ، فالبنوك التونسية توظف نسبة 8,85 % ويمكن أن تصل إلى 11,84 % على قروض السكن (إقتناء سكن، بناء مسكن، أو شراء أرض صالحة للبناء) علما وأن سعر الفائدة العادي ارتفع من 8,85 % بداية من 2007/07/01 بعد أن كان 8,5 % في موفى جوان من نفس السنة والحال أن نسبة القرض السكني لا تتجاوز 4 % في العديد من الدول .

هذه النسبة تثقل كاهل المقترض ويرتفع حجم الفوائد بالتمديد في مدة إرجاع القرض وهذا يعني أن التمديد في مدة إرجاع القرض ليس رحمة للمقترض بل نقمة عليه، ارتفاع نسبة الفائدة وتراجع دخل المواطن وتدهور مقدراته الشرائية والركود الذي يشهده قطاع البناء كلها عوامل تفسر تراجع نمو قروض السكن من 13,4 % عام 2005 إلى 9,8 % سنة 2006، ومقابل ذلك عرفت قروض الإستهلاك ارتفاعا ملحوظا بنسبة 25 % من حيث الحجم خلال عام 2006 مقارنة مع 2005 كما انخفضت نسبة الفائدة من 10,39 % إلى 10,34 % .

ارتفاع قروض الإستهلاك يفسر بحاجة المقترض للمال نظرا لتدهور وضعه المادي هذا بالنسبة لصنف من المقترضين كما يجب تفسيره بانتشار ثقافة الإستهلاك بين المواطنين عموما والتي تشجع عليها البنوك نفسها .

أمام تراجع الإستثمار في القطاعات الإقتصادية طافت تبحث عن بدائل لضمان تحقيق أرباح لها فوجدت في الحث على قروض الإستهلاك وتسهيل إسنادها أحد الطول الذي يمكنها من سدّ النقص في الفوائض التي كانت تحصل عليها من القروض المسندة في قطاع الإستثمار .

القروض الإستهلاكية بالنسبة للبنوك لها مردودية عالية (نسبة فائض من 10,34 % إلى 13,78 %) وتيسد عادة لأشخاص يوفرون ضمانات وتسمح للبنوك بأن تقطع كامل الفوائد عند حصول المقترض على القرض ومن مبلغ القرض نفسه. فمثلا عندما يسند بنك قرضا لشراء سيارة بمبلغ 18600 يقع تسديده على 5 سنوات يربح البنك قرابة 5600 دينار بعنوان فوائض وعمولة .

تشجيع قروض الإستهلاك (لشراء السيارات وللقيام بالرحلات الخ ...) من شأنه أن يساهم في ارتفاع نسبة التضخم المالي، ويمكن أن يضرّ بالمقترض نفسه خصوصا وأنه لا يوجد هيكل يراقب تداين العائلات في بلادنا .

هذه القروض ولأنها تشجع على الإستهلاك تغالط المراقب للأوضاع إجتماعية اذ أنها تعطي الإنطباع بأنّ المواطن في تونس تمكن من الحصول على مكونات " الرخاء " لكنّه رخاء " بالطلوق " مائة في المائة يخفي حقيقة مرّة متمثلة في أن شريحة



مؤتمر الخريف والفشل الحتمي

مرّ التاريخ وأوقفتها عارية أمام الجماهير العربية. من أجل هذا فهي تؤكد أنها لن تحضر المؤتمر ما لم يحصل اتفاق حول بعض القضايا التي تعتبرها جوهرية، اتفاق لا يخلو من "إيجابيات" ولو جزئية تسمح بالدفاع عنه وينهي حالة سببت على مدى عقود وجع رأس بالنسبة لها وكانت مصدر توتر داخلي يشد ويخفف بحسب درجة حدة الصراع مع العدو الصهيوني في الأراضي المحتلة.

من جهتها تحاول سلطة محمود عباس في الضفة الغربية السير على نفس النهج بحكم ارتباطها بالأنظمة المتواطئة مستفيدة هي أيضا من الوضع الذي تعيشه الامبريالية الأمريكية عربيا وعالميا إلا أن قدرتها على المناورة وعلى فرض بعض شروطها محدودة بسبب الموقف الذي وضعت فيه نفسها من خلال تقجير الصراع مع حماس وبلوغ نقطة اللاعودة في العلاقة معها على الأقل في الوقت الراهن. هذا الصراع الذي تغذيه أمريكا والكيان الصهيوني من خلال تقديم "هدايا" هي عبارة عن رشاي في شكل مساعدات مالية وتدريب عناصر الشرطة وتجهيزات أمنية وإطلاق سراح بعض الأسرى.

وفي الطرف الآخر من اللعبة يحاول الصهاينة بدورهم الاستفادة من الأوضاع القائمة في الساحة الدولية وفي الساحة الفلسطينية فيبدون تمسكا برويتهم الخاصة وهي رفض التنازلات المتعلقة بالقدس والحدود والمياه وحق العودة ورفض إدراجها في جدول أعمال المؤتمر. هو رفض يدرك الصهاينة إمكانيته نظرا لحاجة الامبريالية الأمريكية لوقفة إسرائيلية حيوية في صورة شن العدوان على إيران، كما أن تجربة الصهاينة المريرة في حرب جويلية 2006 في لبنان والتي اعتبرها الكثير منهم حربا أمريكية بالوكالة ضد إيران على الأراضي اللبنانية أسفرت عن اهتزاز صورة الكيان الصهيوني في العالم وخلقت نتائج وخيمة يعاني منها العدو إلى يومنا هذا وبالتالي أصبح الصهاينة أكثر عزيمة على عدم الارتهان المطلق للحسابات الأمريكية الصرفة وأكثر عزيمة على توظيف اللوبي الصهيوني للإفلات من كل الضغوطات التي يمكن أن تمارسها إدارة الرئيس بوش في سبيل تقديم "التنازلات" المطلوبة لتمرير الاتفاق وإنهاء حالة الصراع. تقول كونداليسا رايس يوم 5 أكتوبر 2007: "إنني متفائلة بنجاح المؤتمر في إزالة الصراع نهائيا". كل هذه المعطيات الموضوعية والتجاذبات المحكومة بمصالح الأطراف لا توقر إلا عواملا لفشل المؤتمر المؤامرة. هذا الفشل يمكن أن يشكل صفة على وجوه أطرافه وفرصة للعودة القوية إلى ممارسة الصراع مع العدو عبر توحيد الصفوف وتجاوز حالة التآكل استنادا إلى برنامج وطني وعبر تصعيد المقاومة التي خبرها الشعب الفلسطيني وتكيف معها وأصبحت جزءا من حياته ونمط عيشه باعتبارها خيارا مشروطا بوحدة الفصائل رغم كل المآخذ والتحفظات التي نبديها تجاه أي فصيل لا يدرك حجم الأخطاء التي يرتكبها في حق القضية الفلسطينية كلما حاد عن المسار الوطني أو عن حقيقة الصراع مع العدو.

تتكثف الجهود الأمريكية هذه الأيام استعدادا لعقد مؤتمر متعلق بالشرق الأوسط وتحديد القضية الفلسطينية دعا إليه جورج بوش.

فما هي الظروف التي جاء فيها؟

لا يخفى على المتتبعين للأحداث أنّ الامبريالية الأمريكية تعيش صعوبات عديدة في أنحاء متفرقة من العالم مثلما يحصل لها في أفغانستان أو في الساحة العراقية حيث أجبرت المقاومة الإدارية الأمريكية على سحب عدد من جنودها وهي تبحث اليوم عن مخرج "غير مهين" من المأزق العراقي أضف إلى ذلك حالة القلق الذي يسببه التغلغل الإيراني في العراق وعزم إيران على الاستمرار في تنفيذ برنامجها النووي وهو ما يجعل أمريكا تحاول تهدئة الأجواء في هذه الساعات المذكورة للترغ للملف الإيراني مستعينة بعملائها الخليجيين خاصة. ولا يتسنى لها ذلك ما دامت القضية الفلسطينية تراوح في مكانها رغم التحولات الحاصلة في الداخل الفلسطيني نتيجة الصراعات بين فتح وحماس وما يمكن أن يوقره هذا الصراع من فرص تمرير حلول تصفوية إذا ما تواصل، وهو ما يفسر سعي الامبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني إلى منع أي مصلحة بين الأطراف المتصارعة من خلال الضغط المباشر ومن خلال توفير المزيد من أسباب الخلاف.

كل هذه الظروف مجتمعة جعلت إدارة الرئيس بوش ترى أن الوضع ملائم لتمرير مشروعها. ومن هنا نفهم المساعي الحثيثة التي تبذلها وزيرة خارجيتها كونداليسا رايس والزيارات المتكررة التي تقوم بها للمنطقة لتهيئة الأرضية الملائمة لنجاح المؤتمر بحسب الرغبة والرؤية الأمريكية التي لا تخلو من التفكير في بعض "التنازلات" لفائدة السلطة الفلسطينية غير التي يراها الصهاينة.

فماذا يراد من هذا المؤتمر؟

التقت كل الأطراف الراغبة في المؤتمر على ضرورة إنهاء الصراع العربي الصهيوني بكل ما يمثله من خطورة التفجر من حين إلى آخر وما يفتحه هذا التفجر من تعبئة شعبية في الأقطار العربية ومن مزيد العداء للامبريالية الأمريكية ومزيد تعرية الأنظمة العربية. هذا الصراع الذي تراد له نهاية لا تخرج عن الخط الامبريالي الصهيوني العام إلا أن التفاصيل هي التي بقيت محلّ تجاذب إلى حد التباين أحيانا وفق مصلحة كل طرف ووفق قدرته على توظيف الوضع القائم لفائدته.

فالامبريالية الأمريكية ترغب كما أشرنا في إيجاد ظروف إقليمية ملائمة لشن هجوم عسكري على إيران لإيقاف طموحها النووي وطموحها في السيطرة على الساحة العراقية. وهذا يستوجب الحصول على تأييد الأنظمة العربية وخاصة منها الخليجية التي يجب أن تضع كل إمكانياتها على ذمة المؤسسة العسكرية لنجاح العدوان المزمع شنه وهو ما لا يمكن لهذه الأنظمة القبول به حاليا طالما بقيت القضية الفلسطينية بلا حلّ يمكن الدفاع عنه. وإدراكا منها للوضع الحرج الذي تعيشه الإدارة الأمريكية فإن هذه الأنظمة تبدي تمعنا تسميه تحفظا للضغط على هذه الإدارة حتى تضغط هي بدورها على الكيان الصهيوني لإجباره على "تنازلات مقبولة" يسميها بعض القادة الصهاينة بـ"المؤلمة" وهو ما عبر عنه وزير العدل الصهيوني في تصريح دعا فيه إلى تمكين الفلسطينيين من حكم إداري على جزء من مدينة القدس. هي "تنازلات" تراها الأنظمة العربية المتواطئة تاريخيا مع الامبريالية الأمريكية حيوية لتلميع صورتها وإخراجها من حالة الحرج التي طالما رافقتها على

الصراع بين فتح وحماس إلى أين؟

وعلى قاعدة إقامة حياة ديمقراطية يشارك فيها الشعب ومختلف الفصائل الوطنية في تسيير الحياة السياسية والإدارية ورسم طريق المقاومة بمختلف أوجهها. هذا الوجه كشف عنه محمود الزّهار إذ قال: "الآن انتهت كل الاتجاهات الإيديولوجية والفكرية الأخرى... والآن نقيم حكم الدين... والآن انتهت العلمانية وكل أنواع الزندقة" (التنوع الفكري والسياسي يعتبر لدى "حماس" زندقة).

وفي الطرف المقابل لم تخّر سلطة محمود عباس جهدا في تقديم التنازلات تلوى الأخرى إرضاءً للأمريكيين والأوروبيين أصحاب مشروع التسوية (مؤتمر الخريف) الرامي إلى تصفية القضية الفلسطينية مستغلين حالة الصراع القائمة فبادروا إلى الإعلان عن تأييد عباس وحكومة سلام فياض وتقديم الدعم المادي في شكل تجهيزات أمنية ومساعدات مالية بالتنسيق مع الصهاينة الذين قدموا بدورهم "هدايا" تساعد على الإيهام بأن سلطة عباس أقدر على تحقيق "المكاسب" لفائدة الشعب الفلسطيني وبالتالي تسويق خياراتها السياسية المتخاذلة فتمت بموجب هذا التوجّه لقاءات بين عباس وإيهود أولمرت وقد كانت لقاءات حميمية تناقلتها كل فضائيات العالم. وبدأ الإعداد والترويج لمؤتمر دولي جديد ينتهي باتفاق ينهي حالة الصراع المستمرة مع الصهاينة ويصقي نهائيا القضية الفلسطينية.

صحيح أن عديد أجهزة وكوادر السلطة مورطون هم أيضا في ممارسات قمعية وأخرى تأمرية وهذه حقائق لا يمكن إخفاؤها ولكن اتخاذها ذريعة لتنفيذ مخطط الاستيلاء على السلطة والاستحواذ على الحياة السياسية والاجتماعية وإقصاء كل المخالفين غير مقبول وتحويل الصراع من جانبه السياسي إلى جانبه العقائدي ومن جانبه الديمقراطي إلى جانبه الدموي هو الخطّ الأحمر الذي تجاوزته "حماس" وهو ما خلق حالة من التمزق والاقتتال الداخلي الذي استغله الصهاينة بإحكام لتنفيذ مخططاتهم وساهم في توفير الأرضية الملائمة للامبريالية الأمريكية لتقديم مشروعها التصفوي. إن الوضع الذي وصلت إليه الساحة الفلسطينية والمخاطر التي تتهدد القضية تتقاسم مسؤوليته كل من "فتح" و"حماس" بصراعهما الدموي على السلطة وهو ما دعا بعض القوى وخاصة منها التقدمية والديمقراطية إلى إطلاق صيحة فزع لإنقاذ الوضع وإغلاق باب المؤامرات عبر تصحيح المسار وحشد كل القوى للتصدي للعدو. ولعلّ ما حدث من إطلاق المقاومة للصواريخ ومظاهرات شعبية ضدّ الجدار العازل في بعض البلدات والقرى الذي أجبر العدو على التراجع الجزئي عن مواقع هذا الجدار خير نموذج على المسار الذي لا يمكن أن يتنامى إلا في ظلّ الوحدة الوطنية على قاعدة البرنامج الوطني وفي ظلّ التوقف عن الاقتتال الداخلي المدمر.

من الحقائق التي لا يمكن إنكارها هو أن "حماس" جاءت إلى السلطة بشكل ديمقراطي عندما منحها الشعب الفلسطيني ثقته في انتخاب المجلس التشريعي ليصبح من حقها تشكيل حكومتها وهو ما فعلته. مع العلم وأنّ هذه الانتخابات قد دارت في ظلّ الاحتلال وضمن اتفاقيات أوسلو.

ولقد اجتمعت أسباب وراء هذا التصويت وأولها معاقبة الناخب الفلسطيني لسلطة "فتح" على سوء تصرفها في إدارة الحياة العامة والحياة السياسية وما صاحب هذا الأداء من فساد مالي مكشوف. ثاني هذه العوامل اعتقاد الشعب الفلسطيني أن حماس تمثل خيار المقاومة من خلال العمليات النوعية التي تقوم بها داخل الأرض المحتلة.

هذه الحقيقة توازيها حقائق أخرى أفرزتها الوقائع الجديدة في الأراضي الفلسطينية وخاصة منها قطاع غزة الذي شهد صراعا داميا على السلطة بين الفصيلين انتهى بسيطرة حماس ومسكها بدواليب الحياة السياسية والإدارية وحتى الاجتماعية. وأول هذه الحقائق، أن الصراع من أجل السلطة ألهى "حماس" عن صراعها مع العدو الصهيوني، فتقلصت العمليات النوعية ضدّ هذا العدو إلى حدّ بعيد إلا أحيانا حفظا لماء الوجه أو رداً على اغتيال بعض كوادرها لا استمرارا في مشروع المقاومة الذي بقي على الورق ولا نرى له ترجمة صريحة على الأرض ومعنى هذا أن الحسابات السياسية وحساب السلطة والمحافظة عليها طغى على المشروع الوطني الذي بموجبه حصدت أصوات الناخبين الفلسطينيين.

ثاني هذه الحقائق أن "حماس" كشفت في خضم الصراع مع "فتح" عن وجه مرفوض لدى الشعب الفلسطيني ولدى كل شعوب الأرض وهو وجه العداء للممارسة الديمقراطية إذ اعتمدت الدموية والانقلاب مبادرة به وقد حاول كل من خالد مشعل وعبد الحميد الزّهار الدفاع عن هذا الخيار والترويج له على أنه اضطرار. أضف إلى ذلك عمليات التنكيل والترهيب التي تقوم بها "القوة التنفيذية" التابعة لـ"حماس" ضدّ كل من رفض هذا الأسلوب معتمدة نفس أسلوب الحكومات الاستبدادية العربية وخطابها في تبرير الفضائع مقدّمة الضحايا على أنهم مجرمو حق عام لا خصوما سياسيين وهو تبرير طالما أبدى المواطن العربي في أي قطر امتعاضا وسخرية منه. ولم تتوقف "حماس" عند هذا الحدّ بل صادرت كسائر الحكومات الاستبدادية حقّ النظار وحقّ التعبير عن الآراء واعتدت ملبشياتها على الصحافيين واعتمدت الاغتيالات وتشويه الصورة وكلنا يتذكر كيف تهجم سامي أبو زهري أحد القياديين في "حماس" على الموظفين الذين أضربوا عن العمل دفاعا عن حقوقهم ورفضوا للتمييز بين الموظفين التابعين لـ"حماس" وسائر الموظفين في الأجر والرتب... فقد ورد على لسانه في تصريح لقناة الجزيرة: "إن هؤلاء المضربين مخربون تحركهم أياد أئمة".

وقد كشفت "حماس" أيضا على أن الذي يعنيهها هو المشروع المجتمعي أكثر من المشروع الوطني فقد انشغلت لاحقا بمحاولة تطبيق أحكام الشريعة عوضا عن بناء المؤسسات الوطنية الاقتصادية والسياسية والمدنية على قاعدة البرنامج الانتخابي

المغرب: الانتخابات التشريعية:

مشاركة شعبية ضعيفة تعكس عمق أزمة النظام السياسي المغربي

وانعدام ثقة المواطن في العملية الانتخابية وفي السياسيين وتماثل دعاوى البديل الإسلامي

زعماء "حزب العدالة والتنمية" الأصولي زاروا البيت الأبيض وقدموا للأمريكان والأوروبيين كل التطمينات لضمان مصالحهم وتأييد النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم. جاءت نتائج الانتخابات مخيبة لأمال أكثر من طرف، فنسبة المشاركة التي لم تتجاوز رسمياً 37% (وهي في حدود 17 و20% حسب بعض الأحزاب والمراقبين) كانت فشلاً للسلطة المغربية التي راهنت على نسبة 50% لتحقيق أهداف سياسية داخليا وخارجيا.

واهتزت صورة النظام خلال هذه الانتخابات نتيجة العديد من التجاوزات والخروقات التي رافقت الانتخابات و شهرت بها العديد من الأحزاب ومرصد مراقبة الانتخابات كشراء ذم المنتخبين بالمال وهي عملية عرفت أوجها خلال الثلاثة أيام الأخيرة من الحملة ووصلت ذروتها يوم الاقتراع أمام أعين الجميع، وشراء بطاقات الاقتراع بالمال لتجنيد أصوات الناخبين وتوزيع ورقات الاقتراع خارج مكاتب الاقتراع والتصويت خارج هذه المكاتب واستمرار الحملة الانتخابية في جلّ الدوائر إلى يوم الاقتراع. واسقاط أسماء ناخبين من القوائم الانتخابية وعدم تمكين آخرين من بطاقات الناخب رغم وجودهم على القوائم الانتخابية. ومنع ممثلي الأحزاب من متابعة عملية الفرز وفي حين وقع تمكين ممثلي السلطة من حضور عملية الفرز، والإعلان عن نتائج الانتخابات في العديد من الدوائر قبل الانتهاء من عمليات الفرز واستغلال المساجد وصلاة الجمعة من قبل حزب العدالة والتنمية للقيام بحملة دعائية ... الخ.

هذه التجاوزات والاختلالات الخطيرة التي نددت بها العديد من الجهات السياسية والحقوقية في المغرب لم تمنع الدوائر الغربية من الإعراب عن رضاها عن تلك الانتخابات والتي مكنت حسب رأي تلك الدوائر من تسجيل تقدّم في مسار البناء الديمقراطي حسب زعمها.

1. نسبة المشاركة الشعبية الضعيفة جاءت لتؤكد اهتزاز ثقة الجماهير الشعبية في المؤسسات المنتخبة وأولها البرلمان الذي هو في الواقع مركز تقنين وتشريع لقرارات البلاط الملكي. علما وأن الحكومة في المغرب لا يقع تشكيلها اعتمادا على تمثيلية الأحزاب السياسية في البرلمان بل يعينها الملك وحده.

2. انعدام ثقة المواطن في العملية الانتخابية نفسها التي تنظم طبق قوانين غير ديمقراطية وتبدو معلومة النتائج مسبقا. ويكثر فيها الغش والتزوير ويمارس المال سلطته على الناخب وتتدخل فيها السلطة بأعوانها وأجهزتها لفائدة مترشحين معينين.

جرت في المغرب الأقصى هذا البلد الشقيق الذي يعد 30 مليون ساكن في 7 سبتمبر الماضي انتخابات تشريعية كان من المفروض أن يشارك فيها 15.5 مليون ناخب من بينهم 48% من النساء و 52.8% من الأميين لينتخبوا 325 نائبا في البرلمان يتم انتخاب 295 منهم على مستوى الدوائر الانتخابية (وعدها 95) أما الثلاثون مقعدا المتبقية فهي مخصصة للنساء ويقع انتخابهن على مستوى وطني. وشارك في هذه الانتخابات 33 حزبا فيما نادى لمقاطعتها بعض الأحزاب مثل حزب النهج الديمقراطي (وهو حزب يساري معترف به) وحزب العدل والإحسان وهو حزب ديني أصولي غير معترف به.

تابع هذه الانتخابات 3100 مراقبا ومرصدا مستقلا يضمّ عناصر من منظمات المجتمع المدني الديمقراطية المهمة أساسا بحقوق الإنسان كما تابعها 50 ملاحظا أجنبيا.

سخر النظام المخزني المغربي وسائل هائلة للدعاية لهذه الانتخابات ولحث المواطنين على المشاركة فيها مشاركة قوية. حتى يكسب رهانه السياسي في إقناع (الدوائر الأجنبية الغربية بطابعه الديمقراطي وبتطور الممارسة الديمقراطية في المغرب وليكسب مشروعية داخلية) خصّص النظام المغربي 3 مليارات درهم للدعاية لهذه الانتخابات وكان يأمل في ألا تقلّ نسبة المشاركة عن 50% وهي نسبة كان يعتبرها هامة وكافية لكسب معركة المشروعية الداخلية والخارجية رغم أنها تقلّ عن نسبة 51.61% التي تحققت خلال انتخابات عام 2002.

روّجت الدوائر الإعلامية الغربية وخاصة الأمريكية منها والفرنسية وبعض أبقاها العربية قبل الانتخابات لنجاح مذهب وكاسح مرتقب لقائمة حزب العدالة والتنمية وهو حزب أصولي قانوني. وأكدت أن استطلاعات الرأي العام في المغرب تشير إلى هذا الانتصار التاريخي. والملاحظ أن بعض الاستطلاعات أجريت من قبل مؤسسات أمريكية أو ممولة بالمال الأمريكي المخصّص لانجاز مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وتكهن المراقبون الغربيون بأن يشارك حزب العدالة والتنمية في الحكومة التي ستتكون بعد الانتخابات. وسارع قادة الحزب إلى الإعلان عن استعدادهم للمشاركة في حكومة تضمّ أحزاب الائتلاف المتكون من الاستقلال والدستوري وحزب القوى الاشتراكية وحزب التقدم والاشتراكية. بل مضوا أكثر من ذلك بعد أن ركب الغرور رؤوسهم إلى حدّ التعبير عن استعدادهم لتشكيل حكومة لوحدهم طالما أنهم كانوا مقتنعين بأن قائماتهم ستفوز بما لا يقل عن 80 مقعدا.

رضاء الدوائر الامبريالية الغربية على حزب العدالة والتنمية مؤسس على قناعتهم بأن هذا الحزب ليبرالي التوجهات ولن يغير الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

فهل ستكون انتخابات المنعرج التاريخي للحياة السياسية في تونس أم ستكون مرة أخرى موعداً مهدوراً؟ الأيام القادمة ستحمل في طياتها الجواب عن هذا السؤال.

الخوف من انتفاضة خبز جديدة في المغرب يعيد الرغيف إلى سعره القديم

أقدم أرباب المخازن في المغرب على زيادة بـ 30 سنتيماً على ثمن الخبز البالغ (1.20 درهم) مبررين ذلك بارتفاع ثمن الدقيق المستورد من 100 دولار للطن الواحد إلى 300 دولار.

وقد قابل المواطنون هذا الإجراء باستياء شديد خاصة وقد تراقق ذلك مع زيادات مشطة في ثمن الفواكه والخضر. وبادرت أحزاب المعارضة المستقلة في المغرب ومنظمات المجتمع المدني بالتنديد بهذه الإجراءات وبدأت التحركات الشعبية في التفاعل لمواجهتها، وقد أدى ذلك بالحكومة إلى الإسراع بإبطال الزيادات والعودة للأسعار القديمة. الملاحظ أن هذه الزيادات هي إجراء شائع وإن كانت عادة ما تأخذ أشكالاً مختلفة مثل الإبقاء على السعر وتخفيض الوزن مثلاً يحصل عندنا و يبرر ذلك بارتفاع سعر المواد الاستهلاكية الأساسية المستوردة من الخارج رغم أن دولنا مازالت تتهاقت على تطبيق أملاءات صناديق النهب العالمية مثل البنك الدولي الذي نصحنا في الشتاء الماضي بالتخلي عن زراعة القمح اللين (الذي يصنع الخبز من دقيقه) والبطاطا والألبان واللحوم الحمراء والانتقال لزراعة الزهور لأنها أكثر رواجاً وربحية في السوق العالمية والحقيقة هو إخضاع اقتصاديات بلداننا لهيمنة الامبريالية وضرب كل استقلالية ذاتية من خلال تلبية زراعتنا لاحتياجاتنا الغذائية الأساسية ورهن اقتصادنا بتقلبات السوق الخارجية المعولمة امبريالياً.

اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي

تلقت الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي (المغرب) بإستتار شديد نبأ المضايقات التي يتعرض لها الرفيق محمد جمور، العضو القيادي بحزب العمل الوطني الديمقراطي من طرف السلطات التونسية.

والكتابة الوطنية، إذ تعبر عن تنديدها لهذه المضايقات، تطالب الحكومة التونسية بالتراجع عن هذه الإجراءات التعسفية في حق الرفيق محمد جمور وتعبر عن تضامنها معه ومع حزب العمل الوطني الديمقراطي.

3. حالة البأس والإحباط وخيبة الأمل التي أصابت المواطنين والمواطنين المغاربة من أغلب الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية وهي أحزاب قريبة من السلطة المخزنية لا تختلف عن أحزاب الإدارة في بلادنا.

وحزب الاستقلال واتحاد القوى الشعبية وحزب الأحرار وحزب التقدم والاشتراكية والحركة الشعبية هي التي كانت تدير البلاد ضمن ائتلاف حكومي طوال 5 أعوام عرف فيها المواطن المغربي العصف بالقطاع العام وفتح مجال التخصص على مصراعيه وسنّ قوانين زجرية حذت من الحريات العامة وتراجعت خلالها الخدمات العامة وتردّت المقدرة الشرائية للفئات الشعبية فيما ازداد الأغنياء غنى مما أدى إلى تقاوم الفوارق الطبقة.

جاءت نتائج الانتخابات لتؤكد تراجع أحزاب الائتلاف في مستوى التمثيل في البرلمان وخاصة حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية (الأول خسر 4 مقاعد فيما خسر الثاني 12 مقعداً).

أما حزب العدالة والتنمية الذي قدّم قوائم في 94 دائرة من أصل 95 دائرة انتخابية فإنه فاز بـ 48 مقعداً كاسباً 6 مقاعد جديدة.

لم يسجل إذن حزب العدالة الذي راهن عليه المخزن والقوى الدينية المحافظة التي تدعمه والدوائر الامبريالية "الانتصار التاريخي الساحق" المنتظر والحال أنه تقدم في كل الدوائر تقريباً في حين أنه اكتفى بتقديم قوائم انتخابية في نصف الدوائر عام 2002.

ويعود السبب في ذلك إلى التجربة الفاشلة لحزب العدالة والتنمية في تسيير بلديات مدن مغربية هامة كمكناس وسلا وسطات وعجزه على تلبية حاجيات المواطنين. وبات واضحاً أن الخطاب الأخلاقي الذي يتميز به هذا الحزب لم يعد يقنع المواطن والمواطنة المغربية الذين يطمحون إلى التمتع بالحقوق الاجتماعية الأساسية (التنقل والتعلم والصحة والسكن والتغطية الاجتماعية) إلى جانب الحقوق السياسية والاقتصادية.

الانتخابات التشريعية في المغرب جاءت مطابقة للانتخابات التشريعية التي جرت في الجزائر والتي شهدت بدورها مشاركة شعبية هزيلة وصوت خلالها مليون ناخب تصويتاً أبيض مما يؤكد تشابه الأوضاع في بلدان المغرب العربي الكبير ويثبت المقولة المشهورة بأن نفس الأسباب تعطي نفس النتائج.

تونس ستعرف بدورها في نهاية 2009 انتخابات رئاسية وتشريعية. فهل سيستخلص النظام هنا الدروس مما جرى في البلدين الشقيقتين فيتحذّر الإجراءات القانونية والسياسية التي تمكن من تلافي تكرار ما حدث لدى جيراننا أم ستبقى دار لقمان على حالها ونساير جيراننا عملاً بالمثل الشعبي القائل: " اعمل كيف جارك وإلا حول باب دارك".

شعبنا جدير بانتخابات حرة ونزيهة تدور في كنف الشفافية والديمقراطية بعيداً عن الغش وتدخل الإدارة طبق قانون انتخابي عصري يضمن تمثيل الأحزاب كبيرها وصغيرها حسب إشعاعها الحقيقي لدى المواطنين ويقطع مع نظام التمثيل البرلماني الحالي الذي يضمن هيمنة حزب الدولة ويعطي مقاعد لبعض الأحزاب حسب درجة ولائها للسلطة. قانون انتخابي يؤمن التداول السلمي على السلطة.

الجزائر: من يقف وراء العمليات الإرهابية التي استهدفت رموز السلطة؟

أو ذاك. هذا من جهة، ومن جهة ثانية تنبؤ السفارة الأمريكية بتفجير مركز البريد المركزي بالعاصمة قرينة على أن ما يسمى بتنظيم القاعدة إما مخترق من أعوان المخابرات المركزية الأمريكية، أو أنه صنيعتها ينفذ تعليماتها لخلق وضع من " الفوضى الخلاقة " في الجزائر تبرر مزيدا من الحضور العسكري والسياسي الأمريكيين. تنظيم القاعدة في بلاد الإسلام يكرر أن أمريكا هي عدوه رقم واحد، لم يقم بأي عمل ما ضد المصالح الأمريكية ولم يتخذ أي موقف من تعاضم النفوذ والتواجد الأمريكيين في الجزائر أو في المغرب بصورة عامة. إن هذه الاحتمالات لا تنفي بعضها البعض بالضرورة إذن أن القوى الإمبريالية كثيرا ما تجد حلفاء لها داخل الأنظمة القائمة وخارجها أو نعمل على إيجادها. كما أن القوى الرجعية اللاوطنية والاشعبية، تسعى بدورها إلى التحالف مع القوى الاستعمارية والاعتماد عليها لتحقيق مآربها على حساب الوطن والشعب حتى ولو كان ذلك تحت غطاء ديني ومن أجل بناء الدولة الإسلامية أو أسلمة المجتمع.

إضراب عمال الغزل والنسيج في مصر هل هي عودة الطبقة العاملة المصرية " للجد تاني " ؟

يتذكر جمهور الشيخ إمام أغنيته الشهيرة التي أشاد فيها بنضالات تلاميذ المدارس ضد الاستبداد والإهانة الوطنية لما جدد الطلبة العهد مع تحركاتهم وإضراباتهم واحتجاجهم الجماهيري الذي حرك كل المشاعر في ظل الأجواء التي أعقبت هزيمة 1967 وعنوان الأغنية " رجعوا للتلامذة للجد تاني " .
هذه الأغنية يرددها البعض مع بعض التغيير لتقول " رجعوا العمال للجد تاني " فقد هب 27 ألف عامل مصري بمصانع الغزل والنسيج بالمحلة إلى الإضراب والاعتصام المتواصل بمواقع العمل خلال النصف الثاني من شهر سبتمبر مطالبين بالزيادة في الأجور والتصدي للغلاء وصرف منح القفة والنقل والسكن وتحسين التغطية والحصول على نصيبهم من تطور أرباح الشركة المثبت في اتفاقات سابقة. كما طالبوا بتغيير إدارة الشركة وسحب الثقة من النقابة القائمة. والمعروف أن الطبقة العاملة المصرية ذات تراث نضالي طريقي ووطني مشهود وقد تكالبت عليها ضربات الاستبداد السياسي والاستغلال الوحشي وتعاني كذلك من تزوير إرادتها بتنصيب نقابات صورية عميلة للسلطة وأرباب العمل الذين تداخلت مصالحهم مع شركات النهب العالمية والتي يقومون لديها غالبا بدور الوسيط، ولهذا السبب أصيبت كل الأوساط القريبة من السلطة والأعراف ودوائر النفوذ الأمريكي والصهيوني في مصر بالذعر من هذه التحركات وهي تسعى جاهدة لإخماد جذوتها حتى تعود الطبقة العاملة المصرية إلى سباتها. فهل سيتحقق لهم ذلك أم أن الأمر يتعلق بعودة حقيقية " للجد تاني " نتمنى ذلك.

هزّت الجزائر خلال الخمسة أشهر الأخيرة، وخاصة خلال شهر سبتمبر عمليات إرهابية عنيفة ودموية خلفت العشرات من القتلى والجرحى في صفوف القوات النظامية بين جيش وشرطة فضلا عن المواطنين الأبرياء.

ويلاحظ أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هو الذي تبنى هذه العمليات، ولعل أهمها من حيث الدلالة السياسية تلك التي كانت تستهدف الرئيس بوتفليقة نفسه يوم 2007/09/06 في مدينة باتنة (التي تقع في شرق الجزائر على قرب من الحدود التونسية الجزائرية) والتي خلفت ما لا يقل عن 19 قتيلًا وأكثر من 100 جريح. أما العمليات الأخرى فاستهدفت القصر الحكومي في أبريل 2007، ومفوضية الشرطة في ضاحية تقع شرق العاصمة خلفت 20 قتيلًا وأكثر من 200 جريح، وتلك التي طالت ثكنة للجيش في منطقة الأخضرية (100 كلم شرق العاصمة) خلال شهر جويلية الماضي وأدت إلى مقتل 10 عسكريين وجرح 36 آخرين.

وفي رد على محاولة الاغتيال التي كان هدفها، أكد الرئيس بوتفليقة تمسكه " بالحوار والتصالح " ورفضه للتشدد والتطرف. ويذكر أن السفارة الأمريكية " نبهت " اثر العملية الإجرامية التي استهدفت القصر الحكومي إلى عملية أخرى ستنفذ في اليوم الموالي في أهم مركز بريد بالعاصمة.

إن هذه الوقائع تطرح أكثر من تساؤل والعديد من الاحتمالات. فهل أن هذه الأعمال الإرهابية كانت فعلا من صنيع فرغ القاعدة بالجزائر أم هي من تنفيذ أطراف من داخل الأجهزة في النظام الجزائري أطراف ليست راضية عن أداء الرئيس الجزائري وحكومته؟ هذه الأخيرة ترفض وإلى حد الآن ورغم الضغوط التي مارستها تجاهها إدارة بوش للسماح للقوات الأمريكية بإقامة قيادة قواتها بإفريقيا في هذا البلد الشقيق؟ كما أن النظام الجزائري تراجع عن قرار خصخصة قطاع النفط بعد أن كان القانون الذي ينهي احتكار الدولة له جاهزا. وكانت الدوائر الاميرالية من دول وشركات نفط عالمية وخاصة الأمريكية منها قد رحبت أيما ترحيب بخصخصة قطاع المحروقات.

وقد تكون الأعمال المذكورة كذلك من صنيع جناح داخل الأجهزة لم يرض بأن تبرم الجزائر صفقات أسلحة هامة بلغ مقدارها أكثر من 30 مليار دولار مع روسيا وهو الذي كان يفضل أن تتعاقد الجزائر مع الشركات الأمريكية المنتجة للأسلحة.

وقد تكون خلفية سلسلة الأعمال الإرهابية صراع الأجنحة على السلطة في الجزائر ورغبة البعض منها في التخلص سريعا من الرئيس بوتفليقة الذي تروج شائعات كثيرة حول وضعه الصحي المتردي.

وحتى وإن رجحنا فرضية انجاز تلك المذابح في الجزائر من قبل تنظيم القاعدة السلفي والإرهابي، فإن ذلك لا ينفي ولا يستبعد تورط بعض الأطراف داخل الأجهزة الجزائرية (أمن وجيش) معه وكذلك إدارة بوش نفسها.

فسهولة اختراق الأطواق الأمنية الهائلة من قبل العناصر التي نفذت العمليات ضد القصر الحكومي وثكنات الجيش والشرطة توحي بأن العناصر تلقت " تسهيلات " أو دعما ما من هذا الجهاز

ليبيا ستقاوم عملية اغتصاب إرادة الشعب وحرية في اختيار من يحكمه.

ليبيا في السياسة الخارجية بين فرنسا وأمريكا تنافس رغم التناعم

لا أحد يشك في أن الإدارة الأمريكية راضية تمام الرضا على تولي نيكولا ساركوزي رئاسة الجمهورية في فرنسا وانتصار اليمين الفرنسي في الانتخابات التشريعية. لأن ساركوزي لم ينفك يؤكد في كل مناسبة عزمه مراجعة السياسة الخارجية الفرنسية في اتجاه التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والتنسيق معها حول القضايا الكبرى العالمية.

وما تعيين برنار كوشنار وزيرا للخارجية الفرنسية والمعروف عنه أنه من الأطلسيين المتحمسين والذي لا يتوانى في التهديد بالحرب واللجوء إليها (مثلما فعل ذلك مع صربيا)، إلا تأكيدا على المنحى الجديد للسياسة الخارجية الفرنسية. وقد رحبت الإدارة الأمريكية بتعيين كوشنار أيما ترحيب.

لكن هذا التقارب الحميمي بين حكومة اليمين في فرنسا وحكومة بوش، لا يمكن أن يحجب التنافس المستمر بينهما في كل بلد من بلدان العالم وعلى كل شبر من الكرة الأرضية طالما تضاربت مصالح الاحتكارات الفرنسية والأمريكية.

فبعد زيارة ساركوزي إلى طرابلس والاتفاق المبدئي الحاصل بينه وبين القيادة الليبية على أن تزود فرنسا ليبيا بكمية هامة من الأسلحة منها الطائرات والرادارات ومفاعل نووي يستعمل في الأغراض المدنية، سارعت أمريكا بالإعلان عن إرسال ديفيد ولش مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية إلى طرابلس وذلك ليعد أول زيارة ستؤديها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليسا رايس إلى ليبيا قبل موفى هذه السنة وستباحث ولش كذلك مع المسؤولين الليبيين حول مسائل تتعلق بالعلاقات التجارية والثقافية والتعليمية وقضية دارفور ومسألة التعويضات التي تطالب بها الإدارة الأمريكية الحكومة الليبية لضحايا طائرة بان أمريكان التي وقع تفجيرها فوق لوكربي بسكوتلاندا عام 1988 أو للجنود الأمريكان و عائلات الأموات منهم الذين قتلوا أو جرحوا في مرقص ببرلين الغربية عام 1986. علما وأن الإدارة الأمريكية تتهم المخابرات الليبية بالعمليتين.

ويسعى الأمريكان بالطبع إلى ابتزاز النظام الليبي سياسيا وماليا، مقابل تطبيع العلاقات بين الطرفين و"مساعدته على العودة لحضيرة المجتمع الدولي" كما يوهونه بذلك. ولا يستبعد أن يذعن النظام الليبي للشروط الأمريكية.

زيارة ولش وزيارة كوندوليسا رايس المرتقبة تدخل في إطار التنافس بين البلدان الامبريالية للهيمنة على المنطقة وأمريكا لن تقبل أن تستأثر فرنسا بمنافع " انفتاح" النظام الليبي حتى وإن كانت راضية تمام الرضا على السياسة الخارجية الفرنسية الموالية لها. فأمريكا تريد إبقاء الدول الامبريالية الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا واليابان في وضعية "الحليف التابع" والمقرّم، حتى تتمكن من فرض هيمنتها على العالم عموما وعلى قارتنا تحديدا التي يبدو وأنها ستكون مرشحة لتكون منطقة تنافس كبير بين مختلف الامبرياليات والاحتكارات الامبريالية لما تزخر به من موارد فلاحية ونفطية ومنجمية هائلة قد يؤدي التنافس عليها إلى حروب ودمار ومزيد من الفقر والبؤس للشعوب الإفريقية.

ليبيا تتوجه هي أيضا نحو التوريث

الأنظمة السياسية في العالم تتوزع بين نوعين أساسيين: أنظمة ملكية وأنظمة جمهورية. النظام الملكي نظام وراثي تنتقل فيه السلطة العليا من ملك إلى ولي العهد المعين مسبقا وعادة ما يتم نقل السلطة بعد موت الملك الحاكم. ولا دخل للشعب في هذه الأنظمة في اختيار الملك الذي عادة ما تكون له سلطة دينية وديوية وكثيرا ما يجمع كافة السلطات (تنفيذية وتشريعية وقضائية) بين يديه.

النظام الجمهوري هو مبدئيا نظام نقيض للنظام الملكي إذ أن الشعب هو الذي يختار رئيسه حسب دورية ينظمها دستور البلاد والنظام الجمهوري يتميز بكونه يضمن تداولاً على السلطة فلا مكان فيه لرئاسة مدى الحياة كما تحدد فيه عدد الولايات التي يمكن للشخص الواحد أن يتولى فيها رئاسة الجمهورية والنظام الجمهوري يرفض أن يعين الرئيس المباشر خليفة له.

في البلاد العربية أصبح النظامان قريبين من بعضهما البعض إلى حد التماهي. فهناك رؤساء نصبوا أنفسهم بطريقة أو بأخرى رؤساء مدى حياتهم أو مارسوا السلطة العليا سنين طوال إلى حد وفاتهم وعمد بعضهم إلى تهيئة كل الظروف لتوريث أحد أقاربهم عادة ما يكون أحد أبنائهم "البررة".

والأمثلة عديدة ويبدو أن الوضع في ليبيا يتجه لتوريث سيف الإسلام القذافي وهو ابن "قائد ثورة الفاتح من سبتمبر" العقيد معمر القذافي الذي يحكم البلاد منذ 1969/09/01.

ليس لسيف الإسلام صفة أو وظيفة رسمية في النظام السياسي الليبي سوى أنه ابن " القائد معمر" ورغم ذلك فإنه يسمح لنفسه برئاسة الاجتماعات السياسية والتهجم على هياكل السلطة في ليبيا ورموزها، وهو المؤهل الوحيد للحديث عن آفاق تطور الوضع السياسي في ليبيا بعد أبيه بل إنه يتفاوض مع ممثلي الدول حتى الكبرى منها كفرنسا وأمريكا وغيرها ويبرم معها الاتفاقات السياسية وصفقات الأسلحة... الخ.

والوريث المنتظر لقائد الثورة ليس "شاطرا" في السياسة فقط بل إنه رجل أعمال كبير كذلك. وهذه خاصية أخرى من خاصيات الحياة السياسية حاليا في العديد من الدول عربية كانت أو غير عربية. فهناك تشابك بين المال والسياسة وبين المال العام والمال الخاص بل إن المال العام يستباح لفائدة دعم المبادرة الحرة ورؤوس المال الخواص كما يقال.

سيف الإسلام أصبح ينظر إليه من الدوائر الإعلامية والمالية والسياسية الغربية على أنه زعيم الإصلاحيين في ليبيا وهذه شهادة استحسان هامة تكسبه شرعية دولية وهي أهم من الشرعية الداخلية، التي كسبها لكونه ابن قائد الثورة، الوريث الجديد أطلق قناة تلفزيونية فضائية خاصة سماها "الليبية" بعد أن أنشأ في أبريل 2006 إذاعة سماها "الليبية ف. م.ة وتبث الوسيلتان الإعلاميتان برامج فنية ودرامية على نمط فن ستار أكاديمي والمسلسلات الغرامية العربية.

هكذا يفهم تحرير وسائل الإعلام في ليبيا مثلما يحدث في جل الأقطار العربية، تحرير ينتفع به المتقربون من السلط القائمة. أدوات إعلام سمعية بصرية الخاصة تنتشط في دائرة محددة لا تتجاوز الاتجاهات العامة لسياسة النظام القائم بل هي عادة ما تكون دعائية له وأداة إضافية تخدم الثقافة الرديئة القائمة، بل تستخدم هذه الإذاعات والمحطات التلفزيونية في نشر الفكر الديني المحافظ والمتزمت وهو القاعدة الفكرية للتيارات الاسلامية الظلامية. ومهما يكن فنحن على ثقة من أن القوى الوطنية الديمقراطية في

الأزمة النووية الإيرانية :

**المحور العدواني الغربي يفشل في إستصدار قرار جديد من مجلس الأمن يشدّد العقوبات على إيران
وفرنسا تلتحق بأمريكا لتشدّد الخناق على النظام الإيراني من خارج منظمة الأمم المتحدة**

بالنفط أو الغاز، اتجهت هذه الدول إلى شراء مفاعلات نووية لذلك الغرض .

إيران وقبل الإطاحة بالشاه عام 1979 بدأت برنامجا نوويا ولم يثر هذا البرنامج أي تحفظ أو اعتراض من قبل الدول الكبرى الذي كانت عالمة به لكن الولايات المتحدة وحليفاتها غيرت موقفها من هذه القضية عام 2002 حينما ادعى إيرانيون فروا إلى الولايات المتحدة أن النظام الإيراني بدأ منذ 1985 في القيام بعملية تخصيب للأورانيوم بهدف إمتلاك القنبلة النووية بصورة سرية .

ورغم جميع عمليات التفتيش التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي يرأسها المصري محمد البرادعي لم يقع التوصل لإثبات مزاعم هؤلاء الأعوان الإيرانيين .
وثارت ثائرة الدولة الأمريكية وصنيعتها " إسرائيل " وحلفاؤها من أروبيين وغيرهم حول الخطر الذي يمثله الإمتلاك المحتمل للسلح النووي من قبل إيران .

الولايات المتحدة ورغم المساندة الضمنية والمعلنة التي تلقتها من النظام الإيراني عند غزوها واحتلالها للعراق ورغم أن نظام العمالة في هذا البلد الشقيق يتركز على تحالف طائفي وعرقي تشارك فيه قوى سياسية لا تخفي علاقتها الوطيدة بالنظام الإيراني ورغم المساندة التي أبدتها إيران لإسقاط حكم الطالبان في أفغانستان واحتلال هذا البلد من قبل قوات حلف الناو أصبحت قلقة من امتلاك إيران للسلح النووي لعدة أسباب منها بالخصوص :

- * هاجس ضمان أمن " إسرائيل " وضرورة ضمان تفوقها العسكري على بلدان وشعوب بالمنطقة .
- * الخوف من إتساع النفوذ الإيراني في منطقة الخليج التي تعتبرها الولايات المتحدة منطقة داخلية في مجالها الطبيعي والحيوي لما تزخر به من موارد نفطية وغازية وغيرهما ولموقع إيران الإستراتيجي .
- * الخوف من أن تتكبد القوات الأمريكية خسائر فادحة إن فكرت يوما ما في إحتلال إيران .

في هذا الإطار صرّح بوش الابن خلال الأيام الأخيرة الماضية عند لقائه بقدماء المحاربين في مدينة رينو من ولاية نفاذا الأمريكية في إشارة إلى إيران " بأنه لا يمكن القبول بإرهابيين لهم مطلق الحرية في مراقبة الشرق الأوسط مما سيمكنهم من مراقبة جزء حاسم من الطاقة وبالتالي يستعملون الإقتصاد العالمي كرهينة " .

سعت الإمبريالية الأمريكية وكلاب حراستها أنجلترا وفرنسا وألمانيا لجرّ مجلس الأمن الدولي إلى أن ينفذ قرارا جديدا يضاعف من العقوبات المتخذة ضد إيران لكنها فشلت لمعارضة كل من روسيا والصين العضوان الدائمون في هذا المجلس . وقرر هذا الأخير في جلسة عقدها يوم 2009/09/28 تمكين الوكالة العالمية للطاقة النووية من تنفيذ برنامج العمل الذي اتفقت عليه مع الحكومة الإيرانية في 2007/08/21 إلى غاية موفى شهر نوفمبر القادم .

ويحقّ لقراء جريدة " الإرادة " الأجزاء والأوفياء أن يفهموا " الأزمة النووية الإيرانية " وتداعيتها ومواقف مختلف القوى العظمى منها .

الإنتلاق سيكون من المعاهدة الدولية لحظر إنتشار الأسلحة النووية وهي معاهدة تحجّر على الدول ما عدى الخمس دول الكبرى (أو المسماة هكذا) وهي الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا (الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي امتلاك السلح النووي والقنبلة الذرية بدعوى أن في العالم يكفي من مثل هذه الأسلحة وأن الدول الكبرى لها من حصانة الرأي والرصانة ما يحول دون استعمال تلك الأسلحة بخفة بينما يؤدي امتلاكها من كافة الدول إلى تفاقم خطر الحرب في العالم ، ويهدّد السلم والأمن العالمين وكان من الأفضل والأجدي أن تقرّر كل الدول التخلص من تلك الأسلحة وتدميرها .
وأوكل مجلس الأمن الدولي للوكالة العالمية للطاقة الذرية مسؤولية مراقبة تنفيذ هذه الإتفاقية وجرّ كل دول العالم (ما عدى الدول الكبرى طبعاً) للتصديق عليها .

الكيان الصهيوني ودول أخرى رفضت ذلك إذ أن هذا الكيان يملك السلح النووي منذ سنوات دون الإعلان رسميا عن ذلك . وأصبحت باكستان والهند دولتين نوويتين ولم تتعرضا لعقوبات طالما أنها لم تصنّفه ضمن صنّف " الدول المارقة " من قبل الولايات المتحدة إذ أنهما حليفتان قويتان لها .

والإتفاقية المشار إليها لا تمنع الدول من إكتساب الطاقة النووية وإستغلالها في أغراض سلمية مثل إنتاج الطاقة الكهربائية . لذا فإن العديد من دول العالم تمتلك محولات نووية منتجة للكهرباء .

بل إن الدول المتقدمة مثل روسيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة تتنافس على بيع المحولات النووية المنتجة للطاقة للدول لأن هذه المحولات باهضة الثمن . وفي هذا السياق نذكر مثلا أن فرنسا وأمريكا عرضتا على ليبيا والجزائر والمغرب شراء تلك التجهيزات .

ونظرا وأن الدول البترولية تخشى من نفاذ مواردها من النفط وإعتبارا أن إنتاج الكهرباء بالطاقة النووية أقل تكلفة من إنتاجه

استعداد فرنسا للتفاوض إلى آخر لحظة مع إيران حول ملفها النووي مع ضرورة استعدادها للأسوأ والأسوأ هو الحرب". وفي نفس السياق صرح الرئيس الفرنسي ساركوزي بما يلي: "إن العالم مخير الآن بين أمرين إثنين إما القنبلة النووية الإيرانية أو تدمير إيران". إن قرع طبول الحرب من قبل فرنسا يعبر عن هواجس أربعة للإمبريالية الفرنسية:

- 1- ضمان أمن الكيان الصهيوني وهذا ما أكده الرئيس الفرنسي خلال خطاب توجه به لرؤساء البعثات الدبلوماسية الفرنسية في بداية سبتمبر 2007.
- 2- رغبة فرنسا في أن تكون أكثر حضوراً في بؤر التوتر حتى تعبر عن ذاتها كدولة عظمى لها قوة وقدرات عسكرية يجب أن تختبر فاعليتها.
- 3- تأمين حصة لفرنسا من الغنائم التي تنجر من الحرب ضد إيران وإحتلال هذا البلد.
- 4- التعبير عن صداقة فرنسا لأمريكا وعزمها على انتهاج سياسة خارجية جديدة قوامها العمل في إطار الحلف الأطلسي والعودة إلى جميع هياكله بعد أن قرّر الجنرال دي غول مغادرة الحلف منذ 1966 حتى يتسنى لفرنسا انتهاج سياسة خارجية وعسكرية مستقلة عن الولايات المتحدة وتخدم مصالحها كدولة كبرى ولا تخضع لإملاءات واشنطن ورغبتها في إذلال وإضعاف حتى حلفائها.

وقد جاءت تأكيدات فرنسا عن عزمها على استعادة مكانها في هياكل الحلف الأطلسي العدواني على لسان وزير الدفاع الفرنسي أمام الإطارات العسكرية الفرنسية في اجتماع لها تم في بداية شهر سبتمبر 2007، وانتقد خلاله عدم قدرة الطائرة الحربية الفرنسية نوع "رافال" على مزاحمة الطائرة الأمريكية "ف 16" كما دعا إلى ضرورة التقليل من عدد المدرعات نوع "لوكلارك" المتطورة التي تقرر تزويد جيش البر الفرنسي بها في وقت سابق هذه التصريحات أثارت إمتعاضاً في أوساط كبار الضباط الفرنسيين ومسؤولي شركة "داسو" الفرنسية المختصة في صناعة الأسلحة خاصة وأن هذا البلد توصل إلى الإتفاق مع ليبيا والمغرب لتزويدهما بطائرات "رافال".

هذه الأوساط تخشى أن تصبح فرنسا تحت وصاية الولايات المتحدة الأمريكية من حيث السياسة الدفاعية إن هي رجعت إلى هياكل حلف الناتو وتخشى أن تتراجع الصناعة الحربية الفرنسية وتستبدل معدات الجيش بأسلحة أمريكية عوضاً عن أسلحة فرنسية.

على صعيد آخر نادى فرنسا حلفائها الأوروبيين إلى اتخاذ عقوبات مشتركة في إطار الإتحاد الأوروبي ضد إيران أي من خارج مجلس الأمن بعد أن اقتنعت أن روسيا والصين ستفرض مساندتها في إطار مجلس الأمن وتمثل هذه العقوبات في:

- توسيع قائمة المؤسسات الصناعية والمالية في إيران والشخصيات الرسمية الإيرانية التي شملتها قرار تجريد أرصدها بالبنوك الدولية أو التي يمنع التعامل معها.

في مارس 2007 إتخذ مجلس الأمن الدولي القرار عدد 1747 يدعو بموجبه إيران بأن توقف عمليات تخصيب الأورانيوم ويفرض عليها حظراً على مستوى شراء الأسلحة. ومنذ ذلك التاريخ لم تنفك الولايات المتحدة تقوم بحملة تلو الحملة ضد خطر إمتلاك إيران السلاح النووي وتزرع جوا من الرعب في العالم بأسره وبالخصوص لدى الأنظمة العربية الحليفة لها التي تحكم بلدان الخليج ويضاف إليهما مصر والأردن.

ولم تتورع الولايات المتحدة عن استعمال الخلافات الدينية القائمة بين السنة والشيعة وخلفت في هذا الإطار حلفاً "عدوانياً" يضمّ كلا من إيران وسوريا و "حزب الله" و "حماس" يهدد حسب زعمها أمن وإستقرار الأنظمة السنية المعتدلة في البلدان العربية أمن ربيبتها وقاعدتها المتقدمة أي الكيان الصهيوني.

وتهدف الولايات المتحدة من خلال هذه الحملة إلى عزل مكونات ذلك المحور وتبرير كل عدوان وكل العمليات الإجرامية تقوم بها هي نفسها أو بتحالف مع حلفائها وفي مقدمتها الكيان الصهيوني هذا من جهة وإلى خلق جو من الرعب يبرر ترويح أسلحتها إلى الأنظمة العربية وإغداق الإعانات بدون مقابل إلى "إسرائيل" حتى تضمن حركية قطاع صناعة وتجارة الأسلحة الأمريكية.

و فعلاً عرضت الإدارة الأمريكية على بلدان مجلس التعاون الخليجي المتكون من السعودية ودولة الإمارات وقطر وعمان والبحرين والكويت شراء أسلحة بقيمة 20 مليار دولار. وهي أسلحة وإن قيل أنها متطورة سوف تخضع للمراقبة الأمريكية من حيث الإستعمال والصيانة ولن توجّه أبداً للعدو الصهيوني بالطبع وقررت في الآن نفسه إسناد مساعدة بـ 30 مليار دولار للدولة الصهيونية بزيادة 25 بالمائة في حجم الإعانة العسكرية التي تلقتها إسرائيل خلال العشر سنوات الماضية.

ووجدت الإدارة الأمريكية في إدعائها أن إيران تعتمز إمتلاك السلاح النووي مبرراً جديداً لبقائها في العراق إذ أنه وحسب النازي الجديد بوش الابن "سيخلف أي إنسحاب للقوات الأمريكية من العراق انطباعاً بضعف الولايات المتحدة وسيشجع إيران على امتلاك أسلحة نووية الأمر الذي سيؤدي إلى كارثة نووية في المنطقة".

إيهود أولمرت رئيس حكومة "إسرائيل" مقتنع بدوره بأن الأسلحة التي ستشترتها البلدان العربية الموضوعه بالإعتدال والحليفة للولايات المتحدة سوف لن توجه ضد الإحتلال الصهيوني.

والجديد في الملف النووي الإيراني هو الموقف الفرنسي المتشدد والمناهي بتسليط عقوبات إضافية ضد إيران حتى وإن تم ذلك خارج إطار مجلس الأمن الدولي مع التلويح بشن حرب ضد إيران.

بدأت اللهجة العدوانية الفرنسية تتصاعد من خلال تصريح وزير الخارجية برنار كوشنار لراديو مونتيكارلو حين عبر عن "

- **ثالثا** : ضرورة بناء جبهة عالمية معادية لسياسة الحرب والهيمنة التي تنتهجها الولايات المتحدة وحلفاؤها لعزل هذه القوى وتجنّب العالم كارثة عالمية جديدة أشد خطرا من الحربين العالميتين الأولى والثانية.

- **رابعا** : حق كل الدول في إمتلاك التكنولوجيا النووية السلمية وتطويرها خدمة لمصالح شعوبها على أن يحضى هذا القطاع بإجراءات حمائية تقي البيئة وحياء البشر .

- **خامسا** : واجب مساندة إيران إن تعرضت لعدوان أجنبي أمريكي أو أطلسي .

- مطالبة المؤسسات والبنوك الأوروبية بالتوقف عن إستثمار أموالها في إيران أو التعامل مع المؤسسات الإيرانية.

وفي هذا الإطار جمدت فعلا مؤسستا طوطال وغاز فرنسا استجابة لمطالب الرئاسة الفرنسية استثماراتها الجديدة في إيران. وهي إستثمارات التي شرعت فيها في قطاع التنقيب عن البترول والغاز برا وبحرا بعد أن كانت طوطال مثلا تعترزم استثمار 3 مليار دولارا لإستخراج الغاز الطبيعي وتحويله إلى غاز سائل . الدعوة الفرنسية لاقت ترحيبا وتجاوبا من قبل بريطانيا وهولندا فيما تحفظت ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا عليها خوفا من تضرر مصالحها الإقتصادية والمالية ، فألمانيا هي المصدر الأول للبضائع نحو إيران .

والمسعى الفرنسي لفرض عقوبات على إيران من خارج مجلس الأمن جاء متزامنا مع قرار مجلس الشيوخ الأمريكي القاضي بسن تشريعات جديدة تهدف إلى تسليط عقوبات ضد الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إيران .

تدهور الظروف البيئية يتسبب في 40% من حالات الوفيات في العالم

أفاد تقرير أعدّه فريق من الخبراء الأمريكيان يصدر من مجلة "البيئة الإنسانية" أن خمسي الوفيات في العالم تحصل بسبب عوامل بيئية وبالخصوص بسبب المواد الملوثة الكيماوية والسجائر وسوء التغذية.

وأكد التقرير أن التغييرات في التنوع البيولوجي وتطور الطفيليات نتيجة اقتلاع الغابات من قبل الإنسان (خاصة من قبل الشركات المتاجرة في الخشب) قد أدت إلى انتشار بؤر ضمن المستنقعات في إفريقيا مثلا أدت التغييرات المناخية في العالم إلى انتشار وانتقال عدة أمراض هذه العوامل من فعل الإنسان طبعاً. وهي بالأساس مترتبة عن انعدام سياسات دولية في الحفاظ على بيئة سليمة وعن جشع الاحتكارات الرأسمالية في تكديس الأرباح حتى ولو كان ذلك على حساب حياة البشر وذلك بتغيير المحيط البيئي الذي يعيش فيه سكان المعمورة واستغلال الموارد الطبيعية استغلالاً مفرطاً لغايات الربح المرتفع المباشر والسريع.

وقد أكد التقرير أن 75% من حالات السرطان في العالم تعزى أساساً إلى المواد الكيماوية والإشعاعات والتبغ علماً وأن السرطان يتسبب في موت 6 ملايين ساكناً سنوياً في العالم.

ومن أهم أسباب الوفيات التي تسجل سنوياً في العالم يذكر التقرير الأسباب التالية: الظروف الصحية السيئة (5 ملايين حالة موت)، سوء التغذية (6 ملايين حالة موت)، تلوث الهواء (ويؤدي إلى هلاك 3 ملايين ساكناً منهم مليونان من الأطفال دون السن الخامسة)، التبغ (5 ملايين حالة وفاة)، نقص في الحديد (9 ملايين حالة وفاة)، مرض السل (3 ملايين حالة وفاة)، مرض السيدا (3 ملايين حالة وفاة)

وهكذا تلتحق فرنسا بالولايات المتحدة الأمريكية في الخروج عن الشرعية الدولية وعن نظام الأمم المتحدة الذي ينص على أنه لا يمكن أن يتخذ أي إجراء ضد دولة ثبت أنها تهدد الأمن والسلم العالميين إلا في إطار هيكل منظمة الأمم المتحدة وحسب ميثاقها مما يزيد الوضع الدولي المتوتر اضطراباً والحكومة الفرنسية لم تتمالك عن التهجم على محمد البرادعي واصفة الإتفاق الذي توصل إليه في 2007/08/21 مع إيران والذي بموجبه يلتزم هذا البلد باطلاع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المعلومات المتعلقة ببرنامجه النووي خلال المدة المتراوحة بين 1985 و2002 بـ"صفقة الأغبياء" تمكن إيران من ربح الوقت لتفادي عقوبات إضافية في حين يصير البرادعي على إستكمال البحث عما إذا كان لإيران فعلاً برنامج لصنع السلاح النووي أم لا وهو الذي سبق له أن أصر على إتخاذ نفس الموقف تجاه العراق لنزع فتيل الحرب لأن كل الدلائل كانت تؤكد عدم إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل خلافاً لما ادعته الولايات الأمريكية آنذاك وقد أكدت الأيام كذب المزاعم الأمريكية وصحة موقف البرادعي .

إن الأزمة النووية الإيرانية تكشف أن عوامل الحرب وعوامل تفاديتها موجودة وإن كانت الأولى أقوى من الثانية لكن الحرب ليست قدراً محتوماً إن وقفت القوى المحبة للسلم والرافضة لمنطق القوة والهيمنة وقفة جديّة .

إننا في حزب العمل الوطني الديمقراطي نرى :

- **أولاً** : ضرورة أن تتخلص كل الدول من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية والذرية والكيماوية والبيولوجية لما تمثله من خطر على الإنسانية والبيئية وعلى السلم في العالم .

- **ثانياً** : طالما لم تدمر الدول التي تملك هذه الأسلحة بما في ذلك الكيان الصهيوني فإنه يحق لأي بلد أن يطور كافة وسائل الدفاع عن حرمة ترابه والقوة الرادعة لكل عدوان محتمل عليه .

فقر شعوب إفريقيا وتخلف بلدانها ناتج عن سياسات أنظمتها وتعرضها للنهب بكل الطرق من قبل الدول الاستعمارية الراحية لتلك الأنظمة.

في إفريقيا: حكام يكسبون الثروات عن طريق الرشوة وشعوب تنن تحت وطأة الفقر والبؤس والأمراض

فرنسا: حكومة ساركوزي تمرر قانونا عنصريا حول الهجرة

تقدمت الحكومة الفرنسية بمشروع قانون يهدف حسب زعمها إلى مقاومة الهجرة غير المشروعة إلى فرنسا وذلك بإخضاع أبناء المهاجرين المقيمين بفرنسا الذين يريدون الالتحاق بأوليائهم في إطار جمع شمل العائلات إلى اختبار جيني للثبوت من صحة علاقة البنية التي تربطهم بأبائهم القانونيين.

وبررت الحكومة الفرنسية هذا القانون بالإدعاء بأن 30% إلى 80% من مضمامين الولادة في البلدان مثل السنغال وساحل العاج والكونغو والطوغو ومدغشقر وجزر القمر مزورة.

وهذا يعني أن الآباء القانونيين (أي المذكورين بمضمامين الحالة المدنية) ليسوا الآباء البيولوجيين الحقيقيين.

الاختبار المذكور لا يطاق، إلا أبناء المهاجرين من أصل إفريقي. وهنا يبرز الطابع العنصري للقانون وكلفته تتراوح بين 200 و600 أورو وهو مبلغ مرتفع جدا ولا يقدر عليه العامل المهاجر الإفريقي البسيط. فضلا عن كون هذا الاختبار كغيره من الاختبارات يحمل نسبة أخطاء. ولا يمكن إجراؤه في جميع البلدان الإفريقية لافتقارها لمراكز مختصة فضلا عن أن اللجوء إلى الاختبار الجيني يهمل حالات البنية التي تكتسب بالتبني وينفي حقوق الأبناء الطبيعيين وانجازه مخالف للقواعد الإجرائية القانونية (إذ يجب أن ينجز التحليل الجيني بإذن قضائي) ويمكن أن يفضي إلى تفكك أسر كاملة. وقد عمد وزير الهجرة "بريس هورتيفو" إلى إدخال تعديلات على المشروع تتعلق بتحمل الحكومة الفرنسية تكلفة فحص الحامض النووي، ويجعل الحامض النووي المتعلق بالأم هو محل الفحص فقط لتجنب الإشكالات المترتبة على فحص الحامض النووي المتصل بالأب وبذلك تمكن من تمرير المشروع الذي صادق عليه مجلس الشيوخ الفرنسي أواخر شهر سبتمبر 2007.

أفاد تقرير صادر عن مؤسسة تابعة للبنك العالمي حول مشاكل الحكم الرشيد خلال المدة المتراوحة بين 1996 و2006 أن الأموال التي تحصل عليها المستفيدون من الرشوة في العالم تقدر بـ 1000 مليار دولار وهو ما يمثل 1.7% من المنتوج الداخلي الخام لكامل الدول. وحسب خبير في هذه المؤسسة عادلته ديون البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء حجم الرشاوي التي تحصل عليها كبار المسؤولين السياسيين والإداريين (فيها علما وأن هذه الديون تطورت من 60.7 مليار دولار (عام 1980) إلى 218.4 مليار دولارا عام 2004 ولم يتعرض التقرير إلى وضع باقي البلدان الإفريقية) هؤلاء المرتشون يحضون بحماية قانونية وعدم مساءلة قضائية بحكم الأنظمة الاستبدادية القائمة أما الراشون فهم الموظفون ومسيرو الاحتكارات في الدول الغنية ومسيرو المؤسسات المالية والاقتصادية يغدقون "الهبات" و"الهدايا" لمسيري الدول الإفريقية المذكورة مقابل الظفر بالصفقات وهم كثيرا ما يقتطعون لأنفسهم جزءا من الأموال المترتبة عن الصفقات. الرشوة لها انعكاسات سلبية على المستوى الاقتصادي إذ أنها تحدث في اقتصاد البلدان المعنية خلا. وتمس بقواعد المنافسة وتحبط عزائم المستثمرين المحليين وتخلق جوا عاما من عدم الثقة كما للرشوة نتائج على المستوى الاجتماعي إذ يحرم المواطنون من الانتفاع بالأموال التي يستأثر بها الحكام وكبار البيروقراطيين ويحرم المواطنون من الخدمات والمرافق الاجتماعية، ويحرم آخرون من الشغل فضلا عن تحملهم المواطن القسط الأوفر من الضرائب لتسديد ديون البلاد.

وتبرز الدراسات التي تصدرها مختلف المنظمات الأممية تدهور أوضاع السكان في إفريقيا على مختلف الأصعدة نتيجة عدة عوامل منها سوء التصرف في المال العام والفساد المالي والرشوة من ذلك أن 41.5% من سكان البلدان الإفريقية جنوب الصحراء يعيشون بدولار واحد في اليوم ويشكو 29% من أطفال هذه البلدان الذين تقل أعمارهم عن 5 أعوام و 33% من الأطفال الذين سنهم دون 15 سنة من سوء التغذية ويبلغ عدد وفيات الأطفال دون 5 سنوات 166 حالة من جملة 1000 ولادة وهي نسبة مرتفعة جدا ولا تتمتع 45.1% من نساء تلك البلدان بالرعاية الطبية عند الوضع مما يؤدي إلى وفاة امرأة من جملة 16 امرأة عند الوضع والحال أنه لا تسجل سوى حالة وفاة واحدة على 38000 حالة في أوروبا.

كما أن تشغيل الأطفال في إفريقيا ظاهرة مستفحلة وأكدت الدراسات أن ثلاثة أرباع الأطفال يضطرون للعمل لضمان بقائهم على قيد الحياة أو لإعالة أوليائهم وإخوتهم ويتعرض الأطفال إلى استغلال بشع إذ يضطرون للقيام بأعمال خطيرة كما يستهدفون للاستغلال الجنسي وللمتاجرة بهم أو يقع الزج بهم في النزاعات العسكرية كدروع بشرية.



الانتخابات التشريعية اليونانية:**فوز اليمين وانهازم الحزب الاشتراكي وتقدم ملحوظ لليسار**

فاز حزب "الديمقراطية الجديدة" اليميني الذي يرأسه كوستاس كرمانليس الوزير الأول السابق اليوناني بالانتخابات التشريعية التي جرت في منتصف شهر سبتمبر الماضي. وكسب هذا الحزب الانتخابات رغم تراجع عدد مقاعده في البرلمان من 165 (عام 2004) إلى 155 مقعدا. فيما لم يغنم الحزب الاشتراكي (بازوك) سوى 100 مقعدا من جملة 300 مقعد يتكون منها البرلمان اليوناني مسجلا خسارة بـ 17 مقعد مقارنة مع انتخاب سنة 2004. وتم انتخاب 22 نائبا شيوعيا في البرلمان الجديد في حين كان للحزب الشيوعي اليوناني 12 نائبا فقط.

كما ضاعف حزب سيريزا اليساري عدد مقاعده إذ حضي 10 من مرشحيه بثقة الناخبين في حين كان عدد نوابه بالبرلمان السابق لا يتجاوز الخمسة (5).

هذه النتائج تؤكد أن الشيوعيين في العالم بدأوا يستعيدون ثقة الجماهير رغم الحملات المنظمة التي تشنها القوى الرجعية ضدهم كما تثبت أن المشروع الاشتراكي الحقيقي لا يزال مطمح الكادحين في عالمنا.

إلى الأستاذ محمد جمور المحترم

أيها الرفيق العزيز،

أمام ما تتعرضون له من ملاحقة تعسفية تحت غطاء إعادة التقييم الجبائي وما يمثله ذلك من تصعيد في المضايقات ضدكم بوصفكم وجها حقوقيا متشبها بقيم الحرية والمواطنة ومناضلا وطنيا وديمقراطيا معروفا، ومن تهديد صارخ لكم في مورد رزقكم وفي ممارستكم النزاهة لمهنتكم كمحام مشهود له بالكفاءة والاستقامة، أعبر لكم عن استنكاري الشديد لمثل هذه الأساليب، وأؤكد لكم من جديد تضامني وتضامن رفاقي الكامل في حركة التجديد معكم، ووقفنا جميعا إلى جانبكم وإلى جانب الرفاق في حزب العمل الوطني الديمقراطي في نضالنا المشترك من أجل الديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية.

وتقبلوا، أيها الرفيق العزيز، خالص عبارات الأخوة والتأزر.

أحمد إبراهيم

الأمين الأول لحركة التجديد

إلى الأستاذ محمد جمور

تحية وبعد،

يود فرعا أن يعبر لكم عن تضامنه الكامل معكم فيما تتعرضون له من مضايقات. كما نعتبر أن المضايقات المالية التي تفتعلها السلطة ضدكم مردها نشاطكم السياسي الحقوقي وأننا متأكدون أن هذه المحاولات العقيمة لن تنال منكم ولن تضعف نشاطكم.

تقبلوا فائق تحياتنا.

عن هنية فرع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بالقيروان

مسعود الرضائي

واشنطن لا تزال تبحث عن بلد يستضيف مقر قيادة قواتها في إفريقيا وتدعم حضورها العسكري في القارة

قررت الولايات المتحدة الأمريكية كما هو معلوم نقل مركز قيادة قواتها لإفريقيا من ألمانيا إلى القارة نفسها وذلك في أجل أقصاه فيفري 2008. ومنذ الإعلان عن هذا القرار لم تنفك الوفود العسكرية والدبلوماسية الأمريكية تزور البلد الإفريقي تلو الآخر من شمال إفريقيا إلى جنوبها ومن غربها إلى شرقها. لكنها لم تظفر بحل إلى حد الآن. لكن أخبار تتردد حول إمكانية أن يقع تركيز القيادة المذكورة إما في داكار (عاصمة السنغال) أو أديس أبابا (عاصمة أثيوبيا) أو نيروبي (عاصمة كينيا). هذا وسوف لن تكتفي الولايات المتحدة بنقل مركز قواتها العدوانية في قارتنا من ألمانيا فحسب بل إنها ستدعم هذه القيادة بتمركز قوات لها في 5 جهات من القارة لم يكشف عنها بعد. لكن حركة غير عادية للطائرات العسكرية العملاقة الأمريكية الناقلة للجنود والعتاد لوحظت في بوركينافاسو خلال الأشهر الأخيرة مما يوحي بأن الولايات المتحدة ستنشئ قاعدة لها في هذا البلد.

وللتذكير فقط، تحتضن جيبوتي قاعدة عسكرية أمريكية منذ عام 2002 لما يمتاز به هذا البلد من موقع استراتيجي إذ أنها تقع في القرن الإفريقي على ساحل البحر الأحمر بالقرب من باب النذب لا تفصلها عن اليمن إلا بضعة كيلومترات كما أن لها حضورا عسكريا في الجزائر وفي موريطانيا ومالي والنيجر في إطار ما يسمى بمبادرة الساحل الكبرى، وهكذا ستتمكن القوات العسكرية الأمريكية عن مراقبة كامل منطقة الساحل الإفريقي إذا توصلت إلى إقامة قاعدة عسكرية في بوركينافاسو تمكنها من الاقتراب أكثر فأكثر من مصادر الطاقة والموارد المنجمية التي تزخر بها القارة السمراء قصد الاستحواذ عليها ونهبها.

فالولايات المتحدة تستورد حاليا 15% من حاجياتها النفطية من إفريقيا وهي تريد أن ترفع هذه الحصة إلى 25% نظرا لجودة البترول الإفريقي وثمنه المتدني. ليس هذا فحسب، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى للتضييق على الصين الشعبية وتقليص تواجدتها في إفريقيا.

فالصين تستورد 30% من حاجياتها النفطية من قارتنا واقتصادها يسجل نسبة نمو مرتفعة جدا، لذا فمن مصلحة الولايات المتحدة خنق الصين التي حازت على رخص للتنقيب على النفط في السودان ونيجيريا وأبرمت أخيرا اتفاقية هامة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. تستثمر بموجبه 5 مليار دولار في قطاع البنية التحتية والمناجم والمرافق الصحية والمؤسسات التعليمية مقابل الحصول على كمية من المواد المعدنية الأولية وستمد الصين 3000 كلم من السكك الحديدية وتصلح 3400 كلم من الطرقات وتنجز في ظرف ثلاث سنوات طريقا سيارا طولها 145 كلم و31 مستشفى و145 مركزا صحيا وجامعتين كبيرتين و5000 مسكنا اجتماعيا. وستوظف مليارات من الدولارات في تعصير قطاع المناجم في الكونغو التي تملك 34% من المدخرات العالمية من مادة الكوبالت و10% من النحاس العالمي.

ارتداد

يتبنى الجميلُ القبيحَ
ليزداد هذا الجميلُ جمالا
و يصبح بعض الحرام حلالا
كذا صرَّح سيدي المستنيرُ الإمام الرفيق الفقيه و قال
فخرَ الكثيرُ سجودا
و أضحى التبرُّك يا رفقي باليمين نضالا

فهمت!
رددتُ السلامُ
على سيدي و رفيقي الإمامُ
و قلتُ أجربُ
إن التجارب هي المحكُّ لكل الكلام
ووقفت أمام رفاق يريدون
بعض التعمق في بحر علم التلوُّن
بدون خصام
أضفتُ إلى الأحمر الباكي
بعض السواد المريع
ففر الجميع

أصاب الكثير الوجومُ
لأن السماء عهدناها لا تعطي ماء بدون غيوم
فنادى المنادي بأن لا تميئوا النفوس جدالا
فأنتم ينقصكم الفنُ ، فنُ التحمُّل
بأن تمزجوا اللون باللون تستخرجون المحالاً
فقلتُ عجيباً!
و كيف يكون التحمُّلُ بالفحم يا صاحبي
ها يتزيُّن لون الدَّم بالظلام؟
هل يا ترى زيّن طير الغرابِ الجبال؟

كانت نتيجةُ بحثي أني فقدت الهوية
و أصبحت لفظاً بدون دلالة .

أبو يسار

قيل لنا : جرّبوا خلطَ لُونِكُمْ بالسوادِ
يصير الشعار: البنفسج
ألَيْسَ البنفسج يا أيها المؤمنون العصاةُ
أرقّ من المنجلِ
و هو ألينُ من المطرقاتِ
فتوبوا إلى رشدكم قد
كفيناكم الإقتتالا

الإرادة " لسان حال حزب العمل الوطني الديمقراطي "
موقع " الإرادة " : www.hezbelamal.org/alirada
البريد الإلكتروني: alirada@hezbelamal.org

للاشتراك في قائمة مراسلات الحزب

ارسل رسالة فارغة موضوعها SUBSCRIBE

الى aliradainfo-request@listas.nodo50.org